بنـــك تـونس و الإمـارات

Banque de Tunisie et des Emirats

2023

التقرير السنوي

السـنة المحاسـبية 2023

الجلسـة العامـة العاديـة
30 أفريل 2024

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

العنوان :
شارع الباجي قائد السبسي
AFH - BC8
المركز العمراني الشمالي
تونس 1082
الهاتف : 71 112 000

الفهرس

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة ——— 04
2. كلمة المديرة العامة ——— 05
3. المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني ——— 08
4. الحوكمة والمساهمات ——— 10
5. أهم الأحداث والإنجازات في 2023 ——— 20
6. المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك ——— 27
7. أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات ——— 35
8. التقريرين العام و الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023 ——— 48
9. أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات ——— 93
10. تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023 ——— 97
11. القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية ——— 128

كلمة رئيس مجلس الإدارة

شهد البنك خلال سنة 2023، تحول وتطور ملحوظ، بعد الشروع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي صادق عليه مجلس الادارة والتي عزز بدوره تثمين المسؤولية الاجتماعية والتمويل الأخضر والتنمية المستدامة، مع المحافظة على جودة الخدمات والتوجه نحو التحول الرقمي. وفي الوقت نفسه، عمل البنك على جعل العمليات الداخلية أكثر سلاسة وشفافية، بهدف تعزيز ثقة الأطراف المعنية و ترسيخ ثقافة شراكة شاملة. تهدف هذه الركائز إلى تثبيت موقعنا كبنك مسؤول ومبتكر في السوق المالية وتعزيز علاقتنا بالحرفاء .

رغم الظروف الاقتصادية التي مرّت بها البلاد، كغيرها في عديد المناطق الأخرى في ظلّ أزمة اقتصادية متفاقمة وارتفاع حادّ في الأسعار الدولية وزيادة نسبة التضخم وتقلّص الطاقة الشرائية، غير ملائمة لتناسق النموّ، فإنّ بنك تونس والإمارات توفّق في مواجهة انعكاسات هذه العوامل والحدّ من تأثيراتها على معاملاته والتقليص من ارتداداتها على نتائجه المالية.
ويعود الفضل في ذلك إلى متانة الدعائم الأساسية التي ينبني عليها بنك تونس والإمارات منذ أربعين سنة وخبرته المكتسبة وسمعته وحسن تسييره وتفاني العاملين فيه وثقة حرفائه، وهي مكاسب ثمينة يجدر العمل على تعزيزها.

ومن المهمّ ابراز الدور النشيط الذي يضطلع به في هذا المجال، أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العامة وكافة العاملين في البنك، وإذ أتوجّه إليهم بجزيل الشكر والثناء على ما يبذلون من جهود قيّمة، فإنّي أتمنى لهم جميعا مزيدا من النجاح والتوفيق.

كلمة المديرة العامة

في سوق تنافسية مثل السوق المصرفية يعتمد البنك أساسا على تحسين إدارة العلاقة مع الحرفاء والتحكم في المخاطر المالية والتشغيلية لتحسين تموقعه في السوق المصرفية وبالتالي تحسين توازناته المالية.
في هذا السياق عمل مجلس إدارة البنك على وضع استراتيجية تنمية تطمح الى أن يكون بنك تونس والإمـــارات بنكا مسؤولا يرافق الدولة التونسية في استراتيجيتها الوطنية للانتقال الطاقي والرقمي لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

شهدت سنة 2023 الانطلاق الفعلي في وضع المخطط التنموي للبنك للسنوات 2023-2026 مع الالتزام بالأساس على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية وذلك بالتناغم مع الاستراتيجية التنموية:

- العودة الى المنحى التصاعدي للناتج البنكي الصافي لمواكبة تطور كلفة الاستغلال والمخاطر.
- تحسين جودة الخدمات وتنويع المنتوجات البنكية وقنوات التوزيع.
- تنمية الموارد البشرية في إطار سياسة المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك.

في هذا الإطار التزم بنك تونس والإمـــارات خلال ستة 2023 بالتحوّل التدريجي نحو رقمنة خدماته ومنتوجاته البنكية من خلال إعتماد تكنولوجيا الويب والهاتف المحمول.
يعتبر إطلاق اول فرع افتراضي في تونس في إطار تطوير نموذج البنك كخدمة Banking as a service بالشراكة مع شركة التكنولوجيا المالية "Fintech" كون بادرة مهمة نحو تحقيق التحوّل الرقمي للبنك.
بالإضافة الى تعزيز تموقعنا في تكنولوجيا الويب من خلال تطوير منصة BTE -NET لتقديم العمليات المصرفية الرئيسية و منصة NEO- BTE لدراسة مطالب القروض للشركات.
كذلك في إطار توجهه نحو تمويل التنمية المستدامة عمل البنك على طرح منتوجات بنكية جديدة Green Pack تساهم بالإساس في إشعاع صورته كمؤسسة مسؤولة .
أننا نؤمن بأهمية أن يكون البنك شريكا فعالا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و تعزيز مبادئ المسؤولية المجتمعية لذا نعمل بجدية على تعزيز الشفافية والنزاهة في جميع جوانب عملنا .
كما نعمل على الترويج لثقافة الشراكة وتعزيز المهارات و الانتماء لدى الموظفين وتطوير الالتزام الجماعي والديناميكية التعاونية مع العمل على المساوات بين الجنسيين وتحقيق الفرص العادلة في الارتقاء الوظيفي.
في هذا الإطار تحصل بنك تونس والإمـــارات خلال ستة 2023 على جائزتين تكريميتين تتوجان التزامه القوي بتعزيز المساواة المهنية وتنوع الجنس .
إن نجاحنا المشترك وتحقيق أهدافنا يعود بشكل كبير إلى تفاني كل الأطراف من مجلس إدارة وشركاء اجتماعيين و موظفينوتفاعلهم الإيجابي مع مختلف جوانب عملنا. لذلك لا يسعنا الّا أن نثمّن التزام الجميع على تحقيق الأهداف التنموية للبنك.

إن هذا التقرير السنوي فرصة لنا جميعًا للنظر إلى الإنجازات التي حققناها، والتحديات التي واجهناها، والتطلعات التي نطمح إليها في المستقبل. بفضل تعاوننا وإصرارنا، نجحنا في تحقيق العديد من الإنجازات خلال العام الماضي، ولكن الرهانات متواصلة امامنا.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

3

المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني

سيواصل البنك اعتماده على
إستراتيجية التجديد , مقدما
خدمات مصرفية حديثة
ومسؤولة لحرفائه

المنـاخ الدّولـــي

مراجعة تصاعدية لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2023 والتباطؤ المتوقع في عام 2024 وفقا للبنك الدولي

- تحسن وضع العمالة في معظم الدول الصناعية عام 2023.
- انخفاض أسعار السلع العالمية وتباطؤ التضخم في عام 2023.
- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو نهاية عام 2023.
- الإبقاء على السياسات النقدية التقييدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية لجعل التضخم يقترب من هدفه.

المـناخ الوطنـي

- سجل الاقتصاد التونسي في نهاية 2023 معدل نمو ب 0,4%
- ارتفاع متوسط معدل التضخم إلى 9,3% في 2023 مقابل 8,3% في 2022 متأثرا بارتفاع أسعار الغذاء.
- فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد أسفر الميزان عن عجز قدره 4.058 مليون دينار أو 2,6% من إجمالي الناتج المحلي لكامل سنة 2023 مقابل عجز قدره 12.451 مليون دينار أو 8,7% من إجمالي الناتج المحلي قبل سنة، أي أدنى مستوى يتم تسجيله منذ سنة 2007.
- ارتفاع معدل نسبة السوق النقدية من 6,79% خلال سنة 2022 إلى 8% خلال سنة 2023.
- ارتفاع معدل البطالة خلال الثلاثي الثالث من عام 2023 بنسبة 0,2 نقطة مئوية لتصل إلى 15,8% مقابل 15,6% في الثلاثي السابق.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

4

الحوكمة والمساهمات

توزيع رأس المال (بالدينار التونسي)

رأس المال	90 000 000
عدد الأسهم	4 500 000
القيمة الاسمية	20
عدد أسهم جهاز أبوظبي للاستثمار	1 750 000
نسبة إمتلاك في رأس المال	38,89 %
عدد أسهم الدولة التونسية	1 750 0000
نسبة إمتلاك في رأس المال	38,89%
عدد الأسهم دون حق الاقتراع	1 000 000
نسبة الأسهم دون حق الاقتراع	22,22%

حضور الجلسات العامة

وفقا للفصل 12 من العقد التأسيسي للبنك، لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجلسة العامة والمشاركة في المداولات بشخصه أو عن طريق النيابة شرط أن يكون مالكا لعشرة أسهم على الأقل وأن يدلي بما يثبت هويته وكذلك ملكيته لأسهمه. وكل المساهمين الذين يقل عدد أسهمهم عن هذا العدد يمكنهم الحضور باجتماعات الجلسة العامة على أن ينضموا إلى بعضهم بعضا للوصول إلى العدد المحدد آنفا وأن ينيبوا أحدهم عنهم.

سهم بنك تونس والامارات خلال سنة 2023

رأس المال	90 000 000
القيمة الإسمية بالدينار	20
عدد الأسهم	4 500 000
عدد الأسهم المدرجة بالبورصة	1 000 000
الأموال المتداولة (ألف دينار)	555,434
الأسهم المتداولة	489,86
سعر الأعلى (دينار)	7,330
السعر الأدنى (دينار)	5,950
توزيعات الأرباح (دينار)	0

تركيبة مجلس الإدارة ووتيرة اجتماعاته

السيّد: خليفة علي القمزي

رئيس مجلس الإدارة

السيّد: فوزي القبلي
عضو مستقل
رئيس لجنة المخاطر

السيّد: حُميد الدّرمكي
عضو مستقل
رئيس لجنة التّدقيق

السيّد:
حمد المزروعي
عضو

السيّدة:
فاطمة شيبوب
عضوة

السيّد:
أحمد المهيري
عضو

السيّد:
عبد الله الحلامي
عضو

السيد:
سعيد الدّرمكي
عضو

السيّدة:
فتيحة الغربي
عضوة

السيّدة:
سيدة مطيطي
عضوة

السيّد:
لُطفي فرادي
عضو

تتولى الإدارة العامة للبنك السيدة فريال شبراك منذ تاريخ 3 نوفمبر 2022.

السيّد خليفة علي القمزي	رئيس مجلس الإدارة
الأعضاء الممثّلين لجهاز أبو ظبي للإستثمار	
السيّد عبد الله أحمد الحلامي	عضو
السيّد سعيد حمد الدرمكي	عضو
السيّد أحمد راشد المهيري	عضو
السيّد حمد مبارك المزروعي	عضو
الأعضاء الممثّلين للدّولة التّونسيّة	
السيّدة فتيحة الغربي	عضوة
السيّدة سيدة مطيطي	عضوة
السيّدة فاطمة شيبوب	عضوة
السيّد لطفي فرادي	عضو
الأعضاء المستقلين	
السيّد حُميْد الدّرمكي	رئيس لجنة التدقيق
السيّد فوزي القبلي	رئيس لجنة المخاطر

مراقبي الحسابات	
مكتب نور الهدي هنان	CNH
مكتب هشام شقير	CHH

عقد مجلس الإدارة 5 اجتماعات خلال سنة 2023.
وتتولى كتابة المجلس السيدة سلمى الزواري
مديرة مكتب التنسيق والمتابعة .

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لـجنة التّدقـيق:

تم إنشاء لـجنة التّدقـيق الدّاخـلي بتـاريخ 07 ديسمبر 2004 و يكمن دورها في المساعدة على :
. مراقبة اعتماد المبادئ والممارسات المحاسبيّة بالبنك،
. التثّبت من جودة نظام توفير المعلومة الماليّة ونجاعته وتناسق أنظمة قيس المراقبة والتحكّم في المخاطر،
. مراقبة تنظيم ونجاعة نظام الرقابة الداخليّة وتقييم نقائص سير هذا النظام المثارة من قبل مختلف هياكل البنك والمكلفين بالتدقيق الخارجي والبنك المركزي التونسي.

تركيبة لجنة التّدقـيق	
حُميْد الدّرمكي	رئيس اللجنة
لطفي الفرادي	عضو
أحـمد راشـد المهـيري	عضو

عقدت اللجنة 5 اجتماعات خلال سنة 2023.
وتتولى كتابة اللجنة السيدة حنان العبيدي، مديرة التدقيق الداخلي.

لـجنة المـخاطـر:

تم إنشاء لـجنة المخاطر بتـاريخ 25 جوان 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:
· وضع وتحيين سياسة التصرف في المخاطر وضبط أسقف للمخاطر وحدود العمليّات،
· تحليل ومتابعة مدى تعرّض البنك للمخاطر وخاصّة المرتبطة بمخاطر القرض، السّوق، السّيولة والمخاطر التّشغيليّة،
· تقييم سياسة رصد المدّخرات ومدى ملاءمة مستوى الأموال الذّاتية لنوعيّة المخاطر التي يوجهها البنك،
اعتماد إجراءات تصحيحيّة لإضفاء نجاعة أكبر على منظومة التصرّف في المخاطر.

تركيبة لـجنة المـخاطـر	
فـــوزي الـقبلي	رئيس اللجنة
سـعيد حمـد الدّرمكي	عضو
سيـــدة مـطيطي	عضوة

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال سنة 2023.
ويتولى كتابة اللجنة السيد توفيق الخميسي، مدير المخاطر.

لـجنة التّعيينات والتّأجير:

تم إنشاء لـجنة التّعيينات والتّأجير بتاريخ 27 سبتمبر 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:
· ارساء سياسة التّعيينات والتّأجير لكلّ من رئيس مجلس الإدارة وأعضائه واللّجان المنبثقة عنه والادارة العامّة للبنك ومسؤولي الوظائف المهمّة بالبنك؛
· ارساء سياسة تعاقب اعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة العامة ومسؤولي الوظائف المهمّة؛
· إرساء سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح؛
· تعيين اعضاء مجلس الادارة واللّجان والادارة العامة ووظائف الرّقابة؛
. إرساء منهجيّة تقييم أعمال مجلس الإدارة واللجان.

تركيبة لـجنة التّعيينات والتّأجير	
حمد مبارك المزروعي	رئيس اللجنة
فاطمة شيبوب	عضوة
سـعيد حمـد الدّرمكي	عضو

عقدت اللجنة 3 اجتماعات خلال سنة 2023.
ويتولى كتابة اللجنة السيد شكري الماجري ، مدير رأس المال البشري.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اللجـنة الإستراتيجيـّة:

تـم إنشاء اللّجنة الإستراتيجيّة بـتاريخ 14 ديسمبر 2022 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

- مساعدة مجلس الإدارة على ضبط سياسات التطوير وتنمية الربحية للبنك تكون متماشية مع سياسة تقبل المخاطر والمحافظة على الصلابة المالية للبنك, وخاصة منها:

السياسة التجارية	السياسة الائتمانية	سياسة تعبئة الموارد
سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك	سياسة الاستخلاص	

- دراسة مخطط العمل المتوسط المدى (Business Plan) وقصير المدى وكل ملف ذي صبغة استراتيجية وعرضه على مجلس الإدارة للمصادقة,
- دراسة المحاور الاستراتيجية لتطوير نشاط البنك بصفة فردية من جهة وبصفة مجمعة عبر التفاعل مع الشركات التابعة له.
- متابعة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية المصادق عليها في مجلس الإدارة ومدى إنجازها من قبل البنك:

تصادق على ترجمتها ضمن مشاريع تنفيذية على مستوى كل الأنشطة	تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية KPY	ومتابعة نسب تنفيذها

- هذا وتقوم اللجنة الاستراتيجية بـ:

إعداد تقرير دوري يتضمن رأيها حول تنفيذ الاستراتيجية	إعلام المجلس عن أي مستجد أوعامل من شأنه أن يعطل تنفيذ المخطط الاستراتيجي وبرامج العمل المصادق عليها.	اقتراح التعديلات اللازمة على مجلس الإدارة مع اخذ بعين الاعتبار الفرص والمخاطر والرهانات والتحديات الموجودة.

- إعداد مشروع ميثاق اللجنة وعرضه على مجلس الإدارة للمصادقة وإقتراح تحيينه عند الإقتضاء.

تركيبة اللجـنة الإستراتيجيـّة	
خليفة علي القمزي	رئيس اللجنة
عبد الله الحلامي	عضو
فتيحة الـغربي	عضو
لطفي فرادي	عضوة

عقدت اللجنة 3 اجتماعات خلال سنة 2023.
ويتولى كتابة اللجنة السيدة سلمى الزواري،
مديرة مكتب التنسيق والمتابعة.

نظام الرقابة الداخلية

يخضع نظام الرقابة الداخليّة في بنك تونس و الإمارات لمنشور البنك المركزي عدد 19-2006 و منشور البنك المركزي عدد 05-2021 اللّذان يبرزان وظائف الرقابة و مهامّها.
ويندرج نظام الرقابة ببنك تونس و الإمارات ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاث من :

I. رقابة دوريّة

إدارة التدقيق الداخلي : التي تمثّل المراقبة من الدرجة الثالثة حيث تتولّى الرقابة الدوريّة من خلال إعداد خطّة عمل لثلاث سنوات تتمّ مراجعتها و تحيينها كلّما إقتضت الضرورة ذلك و يتمّ عرض هذه الخطّة و المصادقة عليها من قبل لجنة التدقيق و مجلس الإدارة .
تسعى إدارة التّدقيق الدّاخلي من خلال خطّة عملها للإحاطة بأغلبيّة مراكز المخاطر في البنك و ذلك عبر توصيات تتمّ صياغتها ضمن تقاريرها و متابعة مدى العمل بها.
كما تحرص إدارة التدقيق الداخلي على التنسيق مع هياكل الرقابة الخارجيّة ومراقبي الحسابات والمدقّقين الخارجيين لإعلام لجنة التدقيق بنتائج الرقابة التي تضمّنتها تقاريرهم.

II. رقابة مستمرّة

تشمل الرقابة المستمرّة درجتي الرقابة : الرقابة من الدرجة الثانية و الرقابة من الدرجة الأولى .

1. الرقابة من الدرجة الثانية:

تتولّى الهياكل التالية الرقابة من الدرجة الثانية:

- لهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال :

يحرص الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال على السهر ومتابعة مدى العمل بمقتضيات القوانين حيث يتولّى إنجاز عدد من المهام في هذا المجال و إصدار عدد من مذكرات اليقظة القانونية التي تأخذ بعين الإعتبار المستجدّات القانونيّة و يتمّ تضمين أعمال هذا الهيكل ضمن تقريرين سداسيّين عملا بالفصل 51 من منشور البنك المركزي التونسي 05-2021.
كما قام الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال بإعداد سياسة الإمتثال خلال سنة 2023 وتمّت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

- إدارة الرقابة الدائمة والأبحاث:

- تتولّى دائرة الأبحاث سنويّا زيارة مختلف فروع البنك وإعداد تقارير تبرز نتائج الرقابة إضافة إلى مهمّات أبحاث موكلة من الإدارة العامّة تتعلّق بجميع ميادين نشاط البنك.

تضمّ دائرة الأبحاث مصلحتين وهما مصلحة المراقبة عن بعد ومصلحة المراقبة على عين المكان.

- تتولّى دائرة الرقابة الدائمة الرقابة الدائمة للعمليّات ومتابعة النقائص التي تمّ التوصل إليها.

وتتمثّل مهامّ إدارة الرقابة الدائمة في مراقبة قروض الخواصّ والتوظيفات الخاصّة والإيجار المالي و الأجور...

2. الرقابة من الدرجة الأولى

يشرف موظّفين صلب مختلف الإدارات وعدد من الفروع على مراقبة صحّة وشموليّة العمليّات المنجزة بها.

3.لجنة الرقابة الداخليّة

تمّ بتاريخ 21 سبتمبر 2023 إحداث لجنة الرقابة الداخليّة (comité du Contrôle Interne) إستجابة لتوصية البنك المركزي التونسي .

التصرّف في المخاطر

تتكون إدارة التصّرف في المخاطر من دائرة التصّرف في المخاطر الائتمانية ودائرة المخاطر التشغيلية والسوق ومن أهمّ مسؤوليات إدارة المخاطر التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر القرض ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر نسب الفائدة بشكل دوري ومنتظم وهي معنية بإعداد توصيات بتخفيض مستويات التعرّض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المجمعات التي يشكّل الحجم الجملي لالتزاماتها نسبة عالية من تدخّلات البنك ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في دعم الإدارة العامة لتتمكّن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ثمّ الحدّ منها و مراقبتها بشكل كامل.

وقد نفذت إدارة المخاطر كجزء من مسؤولياتها خلال سنة 2023

-مواصلة العمل على تطبيق نموذج حساب LGD الجديد للشركات وتطوير نماذج حسابLGD وPDلقطاع التجزئة كجزء من إستراتيجية تنفيذ معايير "IFRS 9" بالتعاون معمكتب خارجي

- وضع إستراتيجية التوقي من الديون المتعثرة ومعالجتها حيز التنفيذ في إطار الإمتثال لمنشور البنك المركزي عدد 01-2022

-متابعة تطور المخاطر التشغيلية ومخاطر الصرف والسيولة ومخاطر أسعار الفائدة وعرض نتائجها على إدارة البنك ولجنة المخاطر

-إنجاز سيناريوهات اختبار الضغط لمخاطر أسعار الفائدة وحساب تأثير هذه السيناريوهات على متطلبات رأس المال

-إطلاق مشروع استمرارية النشاط وإنجاز مرحلة تحليل المخاطر وتحليل التأثيرات على خطوط الأعمال على أن يتم الإنتهاء من أشغالها خلال النصف الأول من سنة 2024

وتعتزم إدارة التصّرف في المخاطر في سنة 2024 تنفيذ المشاريع التالية:

-استكمال إنجاز مشروع استمرارية النشاط

-وضع سياسة تقبل المخاطر

-احتساب خسائر القرض المتوقعة ECL لقطاع التجزئة لسنة 2023

-مراجعة منظومة الترقيم الداخلي للمؤسسات والأفراد

-تطوير منظومة التصرف في الأصول والخصوم ALM وتقنيات إدارة مخاطر السوق لتحسين تقارير إدارة مخاطر السيولة والسوق وأسعار الفائدة

سياسة رصد المدخرات لتغطية المخاطر:

المدخرات الفردية

تستند سياسة رصد المدخرات الفردية لبنك تونس والإمارات على أحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 وحسب المذكرة للبنوك عدد 93-23 وذلك حسب المخاطر التالية:

مخاطر جارية (صنف 0)	مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)	مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)
مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة (صنف 4)	

يقع تقييم المدخرات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.تكون نسب المدخرات على النحو التالي:

20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

المدخرات الجماعية

عملا بأحكام المادة 10 مكرر من منشور البنك المركزي عدد 91-24 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات , وجب تكوين مدخرات عن طريق الخصم من نتائج السنة المالية لتغطية المخاطر الكامنة على جميع التعهدات السليمة (صنف 0) وتلك التي تتطلب مراقبة خاصة(صنف 1).
يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الجماعية على أحكام منشور البنك المركزي عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024
حيث أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها, وهو ما يشكل تغييرا جذريا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد02 لسنة 2023 بتاريخ 24 فيفري 2023

01 — مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5), وذلك عبر الزيادة في الهامش القار الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2021, يخص هذا التحيين أغلبية القطاعات.

02 — عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5), وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلاص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومدى تأثيرها على التصنيف الفعلي للحريف.
هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبعة (7) سنوات السابقة بهدف تغطية التعهّدات غير المصنّفة (صنف 0 و1) للقطاعات

03 — مراجعة النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:

- 30 % لشركات البعث العقاري
- 20 % للقروض السكنية

المدخرات الإضـافيّــة

يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الإضـافيّــة على أحكام منشور البنك المركزي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر2013 الذي يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مدخرات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المدخرات كما يلي :

- مدخرات تبلغ 40 % من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات
- مدخرات تبلغ 70% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات
- مدخرات تبلغ 100% من قيمة التعهدات الصافية التي تفوق اقدميتها 8 سنوات

ونعني بالتعهدات الصافية, قيمة التعهدات بعد طرح:

<u>الفوائـــــد المخصّصة</u>
الضمانات المقبولة من الدولة, وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.

<u>ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها</u>.
المدخرات الفردية التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتماني

<u>مدخرات للمساهمات</u>
يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات على المساهمات المدرجة بالبورصة بتقييم قيمة الأسهم عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة, يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينة للشركة ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

5

أهم الأحداث والإنجازات في 2023

التحول الرقمي.

كان التحول الرقمي في صلب استراتيجيتنا في عام 2023، حيث نسعى لتوفير تجربة مصرفية حديثة وسلسة وآمنة لعملائنا. قمنا بإطلاق خدمات رقمية جديدة مبتكرة، مثل التطبيقات المحمولة السهلة الاستخدام، وحلول الدفع عبر الإنترنت، وأدوات إدارة مالية مخصصة. هذه المبادرات عززت تواجدنا على شبكة الإنترنت ومكَّنت حرفاءنا من إدارة شؤونهم المالية بشكل أكثر فعالية وشفافية.

بفضل توقيع اتفاقية شراكة حصرية مع شركة التكنولوجيا المالية KAOUN، حقق بنك تونس والإمارات إنجازًا كبيرًا في عام 2023 يتمثل في إطلاق أول فرع افتراضي في تونس، والذي أطلق عليه اسم NEO BTE ، وإدخال مفهوم "BANKING AS A SERVICE".

وبتالي يمكن لأي شخص يحمل بطاقة هوية وطنية فتح حساب بنكي من هاتفه , دون الحاجة إلى التنقل. قمنا بإنشاء بيئة ودية لفرع NEO، تعزز الإبداع والعمل الجاد، لكي لا تكون NEO مجرد فرع افتراضي، بل بنك افتراضي حقيقي.

لتعزيز صورتنا الجديدة على الساحة العامة، استغل البنك فرصة المشاركة في الحدث الرائد في مجال التحول الرقمي، القمة الرقمية التونسية (تونسية ديجيتال سميت TDS)، التي عقدت في يونيو 2023 في فندق لايكو. كان حضورنا ناجحًا بالفعل، مثيرًا لاهتمام الزوار والصحفيين والعارضين الآخرين. كانت لدينا الفرصة لإجراء محادثات مثمرة مع العديد من أصحاب المشاريع في القطاع، بما في ذلك شركات التطوير والشركات الناشئة، فتحنا الباب أمام التعاونات المثمرة. من خلال المشاركة في هذا الحدث الكبير، لم نقم فقط بتعزيز رؤيتنا ومصداقيتنا في مجال التحول الرقمي، بل أقمنا أيضًا علاقات قيمة مع شركاء رئيسيين، لتعزيز تموقعنا في السوق.

افتتاح مقر NEO BTE

وفي الوقت نفسه، استثمرنا في تدريب موظفينا وتطويرهم لتعزيز مهاراتهم الرقمية وإعدادهم لمواجهة تحديات العالم الرقمي. وقد عزز هذا التحول الداخلي ثقافة الابتكار والقدرة على التكيف داخل فريقنا، مما مكننا من مواكبة الاتجاهات التكنولوجية الناشئة.

تم تطوير منصة NEOBANK، لرقمنة إجراءات إسناد القروض من خلال رقمنة العملية بأكملها. يهدف هذا الانجاز إلى تقليص آجال التنفيذ والمواد المستهلكة مثل الورق و الحبر، وتقديم تجربة سلسة وممتعة للحريف، مما يساعد على إضفاء الطابع الديمقراطي على معالجة طلبات الائتمان لموظفينا ودعم النمو الاقتصادي.

التمويل المؤثر

كمؤسسة مالية مهتمة بدورها في المجتمع وتأثيرها على البيئة, اختار بنك تونس والإمارات أن يجعل التمويل المؤثر حجر الزاوية في أعمالها.

التمويل المؤثر هو أكثر من مجرد اتجاه أو مفهوم عصري؛ إنه نهج أساسي يوائم بين أهدافنا المالية وقيمنا الأخلاقية والتزامنا بالتنمية المستدامة. من خلال هذه الاستراتيجية, نحن ملتزمون بخلق قيمة ليس فقط لمساهمينا, ولكن أيضاً لأصحاب المشاريع, بما في ذلك حرفائنا وموظفينا والمجتمعات التي نخدمها.

من الناحية العملية, يسعى البنك إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع قراراته الاستثمارية والتجارية. و سوف يعمل على إيجاد فرص الاستثمار التي تقدم مساهمة قابلة للقياس في القضايا الاجتماعية والبيئية مثل معالجة تغير المناخ, والحد من عدم المساواة, وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

خلال سنة 2023, قام بنك تونس والإمارات بإسناد تمويلات لشركات التمويل الصغير, وذلك للمساهمة بصفة غير مباشرة في تعزيز الشمول المالي و دعم التنمية الاقصادية بهدف خلق فرص العمل المستدامة لاصحاب المشاريع الصغرى وأيضاً زيادة الوعي بالقضايا المحيطة برعاية الأعمال النسائية وخلق بيئة مواتية لنجاحهن في عالم الأعمال.

آفاق تعاوننا المستقبلي مع شركة Planet & Soul الناشئة ذات الإمكانات العالية.

وهي منظمة مكرسة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وحماية البيئة من خلال مبادرات إعادة التشجير.
ستسعى هذه الشراكة لدعم اصحاب المشاريع الصغرى ذات الأثر البيئي الإيجابي.
سنعمل عن كثب مع شركة سول آند بلانيت لتحديد ودعم التجار المحليين من خلال توفير فرص للظهور والتدريب والوصول إلى الموارد المالية لتعزيز أعمالهم وتحفيز النمو.

كما امتد هذا التعاون ليشمل مشروعاً طموحاً لإعادة التشجير, حيث ستثمر شراكتنا في هذا المشروع للمساعدة في الحفاظ على نظمنا البيئية المحلية واستعادتها. وبفضل شراكتنا مع "سول آند بلانيت", سنتمكن من لعب دور فعال في مبادرات غرس الأشجار والحفاظ على الغابات, وبالتالي تعويض بصمتنا البيئية مع تعزيز التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ.

مشاريع الخطة الاستراتيجية للمنظومة المعلوماتية للبنك في 2023

شهد النظام المعلوماتي العديد من التطويرات و التحسينات ليمرّ بذلك من نظام وقع الإجماع على ضرورة إستبداله في سنة 2015 إلى نظام متكامل ذي جودة عالية و مستجيب لكل متطلبات السّوق المالية .
هذا التطوّر الكبير الذي شهده النظام المعلوماتي للبنك هو نتاج للعمل الدؤوب والمتفاني للكفاءات الشّابة بإدارة الإعلامية للبنك التي عزمت على تذليل جميع الصعوبات أمام الوصول إلى الهدف السامي وهو الرقي بالبنك ,إذ تم :

- تطوير 22 تطبيقة جديدة بصفة داخلية إضافة إلى التّحسين المستمر والمتواصل في تطبيقات المزوّد IDEE
- التواصل الثنائي مع 10 منظومات خارجية بإستعمال التقنية الحديثة منها

- Application Programming Interface API
- Database link
- التواصل عبر الملفات المتبادلة

- رفع التحديات ليكون بنك تونس والإمارات من ضمن البنوك الرّقمية التّونسية وذلك بتطوير منصّة الواب BTENET و منظومة Mobile Banking

- بصفة داخلية وبإستعمال أرقى التكنولوجيات الحديثة إضافة إلى إستعمال تقنيات APIللتواصل مع منظومتا NEOBTE, FLOUCI للتان تمّ إعتمادهما لتعزير التّنافسية الرّقمية في السّوق البنكية التونسية , ما ينفك بنك تونس والإمارات في رفع التحدّيات ليكون أول بنك رقمي على المستوى الوطني، وذلك بإرساء أول فرع افتراضي في تـونس «NEOBTE» بالإضافة إلى توفير إمكانيات للقيام بالعمليات البنكيّة عبر تطبيقة فلوسي.

وما يزال العمل متواصلا لاستعمال أحدث التكنولوجيّات الحديثة لرقمنة جلّ العمليّات المصرفيّة وذلك من اجل تعزيز رقمنة البنك في مجال الإبتكار والإبداع.

في إطار إستراتيجية التطوير والنّهوض بالبنك وتدعيم قدرته على التّموقع كبنك مبتكر، تهدف الخطة الإستراتيجية للمنظومة المعلوماتية للبنك إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تمكين البنك من إرساء رؤية شاملة ومتمركزة لبيانات الحرفاء
2. إبتكار منتوجات وخدمات بنكية جديدة
3. تنويع قنوات توزيع المنتجات البنكية
4. تحديث نظم توجيه أخذ القرار
5. تركيز أدوات التدقيق في العمليات المصرفية بالبنك

عقد شراكة مع الشركة التونسية للطرقات

الهدف: توسيع قائمة منتوجات البنك بإضافة منتوج جديد يمكّن الحرفاء من شحن شريحة العبور
الإنجاز: بصفة داخلية
تمت برمجة تطبيقة تمكن حرفاء البنك من شحن شريحة العبورفي الطريق السيارة وذلك ضمن تطبيقة BTENET
وضعت هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال بكلّ مراحلها يوم 20 جويلية 2023 وهو يوم ابرام عقد الشراكة بين بنك تونس و الامارات و الشركة التونسية للطرقات و شركة نقديات تونس برعاية البنك المركزي

تطوير منظومة BTENET

الهدف: تمكين الحريف من إجراء عملية تحويل بنكي آنيّة وآمنة عبر منظومة BTENETوالاندماج ضمن منظومة paysmart
الإنجاز: بصفة داخلية
خلال هذه الفترة, تم تطوير منظومة BTENET لتمكين الحريف من إجراء:

- عمليّة تحويل آنيّة وآمنة للحرفاء الطبيعيين.
- عمليّة استخلاص فواتير SONEDE
- عمليّة استخلاص فواتير STEG

تم وضع هذه التطويرات حيز الإستغلال في 18/07/2023 وذلك بعد اجراء التدقيق الخارجي لضمان سلامة منظومة BTENET.

منظومة فلوسي FLOUCI

الهدف: تطوير تطبيقة على الهاتف الجوال قصد تسهيل عديد العمليات المالية
الإنجاز: المزود KAOUN
إنطلق البنك بالتّعاون مع المزوّد KAOUN في إنجاز منصة جديدة مزوّدة بأحدث التّقنيات تمكّن الحرفاء الطّبعيين من فتح حساب عن بعد وخلق محفظة إلكترونية « WALLET » تمكّن الحريف من إستعمال الهاتف الجوّال إضافة إلى تحويل الأموال والشّراءات عن بعد .
تم إضافة خدمة شحن المحفظة الإلكترونية بإستعمال بطاقة بنكية بالدّينار صادرة عن البنوك التونسية الأخرى أو عن البريد التونسي.
وضعت هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال في 6 فيفري 2023
كما تم إضافة عملية تحويل الأموال من حساب الحريف باستعمال الهاتف الجوال
وضعت هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال في 24 جويلية 2023.
تمّ خلال هذه الفترة إضافة خدمة شحن شريحة العبور بإستعمال المحفظة إلكترونية
وضعت هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال في 25 جويلية 2023.
تمكين الحرفاء من القيام بعملية التبرع للهلال الأحمر من خلال خدمة Faire un Don عبر المحفظة إلكترونية
وضعت هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال في 23أكتوبر 2023
تمكين الحرفاء من بطاقة إلكترونية افتراضية
وضعت هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال في 11 نوفمبر2023

تطبيقة (CRP) (حساب العائد الإضافي)

الهدف : توسيع قائمة منتوجات البنك بإضافة منتوج جديد يمكّن الحرفاء من فائدة تفاضليّة وذلك بتمكينهم من الإنخراط في منظومة العائد الإضافي.

الإنجاز : بصفة داخلية

قامت إدارة الإعلامية ببرمجة تطبيقة العائد الإضافي لحرفاء البنك الرّاغبين في التّمتّع بفائدة تفاضليّة.

هذا المنتوج الجديد من شأنه أن يضفي إنتعاشة في ودائع الحرفاء تحت الطلب و تحقيق إستقرارهم كما يمكّن الحرفاء المنخرطين من إستغلال الفوائد المنبثقة عن هذا المنتوج كوديعة بنكية قابلة للتجديد.

تم وضع هذه التّطبيقة حيّز الإستغلال بكلّ مراحلها يوم 1مارس2023

قيمنا

النزاهة	الالتزام تجاه الحريف	الابتكار	المسؤولية الاجتماعية والبيئية
نحن ملتزمون بالعمل بأمانة وشفافية وأخلاقية في جميع تعاملاتنا وقراراتنا.	نضع عملاءنا في صميم اهتماماتنا ونسعى جاهدين لتلبية احتياجاتهم بشكل استباقي وفعال.	نحن نشجع الإبداع والابتكار في جميع جوانب عملنا, من أجل تقديم حلول مصرفية حديثة تتكيف مع الاحتياجات المتغيرة لعملائنا.	نحن ندرك مسؤوليتنا تجاه المجتمع والبيئة, ونسعى جاهدين لإحداث تأثير إيجابي من خلال دعم المبادرات المستدامة واعتماد ممارسات الأعمال المسؤولة.

التعاون	التميز	التنوع والشمول
نؤمن بقوة العمل معاً, سواء على المستوى الداخلي أو مع شركائنا الخارجيين, لتحقيق أهدافنا المشتركة وتعزيز النجاح الجماعي.	نسعى جاهدين للتميز في كل ما نقوم به, ونسعى باستمرار لتحسين وتقديم خدمات عالية الجودة لعملائنا.	نقدر تنوع وجهات النظر والخبرات والمواهب, ونلتزم بخلق بيئة شاملة يشعر فيها الجميع بالاحترام والتقدير.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

6

المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك

السياسة المجتمعية للبنك, رافعة للأداء الناجح

عزز البنك سياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال دمج معايير "ECG" في عملياته الإدارية وتعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على الأخلاقيات والشفافية.
و يهدف برنامج العمل التالي إلى إشعاع صورة البنك كمؤسسة مسؤولة بالتوازي مع العمل على تنفيذ استراتيجيته التنمويّة في محاوره الثلاث التالية:

التموقع في سوق الاقتصاد الأخضر والتحوّل الطاقي عبر تطوير وسائل الاستثمار المسؤول

أطلق بنك تونس و الامارات تحديًا داخليًا لتطوير منتجات وخدمات تتماشى تمامًا مع الآفاق المستقبلية للبنك وتهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على بيئتنا ومجتمعنا. وقد مكن هذا المجهود موظفينا من المشاركة بفعالية , وتم على اثره تقديم منتوجنا الجديد المتمثل في GREEN PACK BTE الذي تم الشروع في تسويقها خلال شهر فيفري 2024, يتكون من حساب توفير GREEN ومجموعة من القروض على النحو التالي:

1. تركيب المعدّات الكهروضوئيّة
GREEN ENERGIE
2. أشغال العزل الحراري
ISOLA GREEN
3. تركيب معدّات تحصيل المياه
AQUA GREEN
4. معدّات كهر ومنزلية محافظة على الطّاقة
ELECTRO GREEN
5. تمويل سيّارات هجينة أو كهربائيّة
GREEN CAR

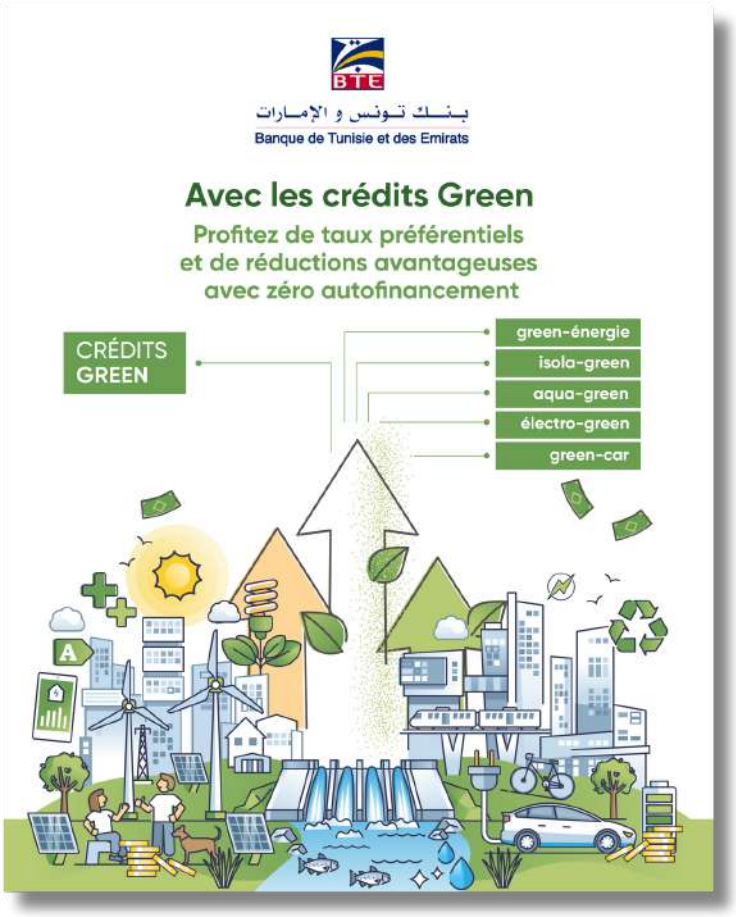

"التحديات هي فرص مقنعة تتيح لنا الكشف عن إمكاناتنا الحقيقية. في كل صعوبة، هناك فرصة للنمو والتعلم والتفوق. يأتي دافعنا من الرغبة في التغلب على هذه العقبات وتحويل التحديات إلى نجاحات والارتقاء بأعمالنا إلى آفاق جديدة."

جوان 2023

الترويج للوكالة الافتراضية الجديدة NEO BTE و والفوز بجائزة "الابتكار المالي الشامل"

تفخر BTE بالإعلان عن مشاركتها في منتدى المسؤولية الاجتماعية للشركات المرموق، حيث قدمنا أحدث ابتكاراتنا: الفرع الافتراضي الجديد NEO BTE. تهدف هذه المبادرة الرائدة إلى توفير تجربة مصرفية رقمية غامرة وشاملة تلبي الاحتياجات المتنوعة لعملائنا وتساعد على تعزيز الشمول المالي.

جوان 2023

خلال المنتدى، قدم فريقنا رؤيتنا الجريئة لمستقبل الخدمات المصرفية الرقمية عبر عرض انجازات الفرع الافتراضي الجديد NEO BTE والتي تشمل مجموعة كاملة من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها في أي وقت وفي أي مكان، مما يتيح لحرفائنا إدارة حساباتهم وإجراء المعاملات والحصول على المشورة المالية الشخصية بمزيد من البساطة والراحة.

تم تكريمنا من قِبل لجنة تحكيم المنتدى وتحصلنا على جائزة وكأس "الابتكار المالي الشامل". وتدل هذه الجائزة على التزامنا بالابتكار المسؤول وإيجاد حلول تلبي احتياجات الحرفاءالذين يعانون من نقص الخدمات البنكية، مما يساعد على بناء نظام مالي أكثر عدلاً و شمولا للجميع.

وقد عزز هذا التكريم من عزمنا على مواصلة مهمتنا في الابتكار في خدمة الشمول المالي ومواصلة تجاوز الحدود لنقدم لحرفائنا أفضل الحلول المصرفية الممكنة.

يعتبر الثروة الحقيقية لتحقيق هذه الرهانات

- يتم تنفيذ برنامج تكوين مستمر يهدف الى الارتقاء بالمهارات المهنية للموظّفين.
- يتواصل العمل على إحداث مركز تكوين مندمج يمكّن من القيام بدورات تكوينية داخلية بصفة مستمرة وبتكلفة ضعيفة.
- يتم تنفيذ برنامج عمل لدعم التنوع الجنسيGender Diversity بالمؤسسة , ولقد تحصّل البنك على جائزة في هذا المجال في اليوم العالمي للمرأة خلال تظاهرة نظمتها مجلة النساء المغاربيات.

كما تجدر الإشارة الى أن البنك قد فاز بمهمة مساعدة في إطار برنامج شامل لإرساء التصاريح Reporting ESG للشركات المدرجة بالبورصة وذلك تحت اشراف بورصة تونس للأوراق المالية مع البنك الدولي.

La Journée internationale des femmes

8 مارس 2023

TWOBO : Tunisian Women On Board Observatory

تنمية مهارات رأس المال البشري

يعتبر الثروة الحقيقية لتحقيق هذه الرهانات

خلال سنة 2023 تمكنت مصلحة التكوين الراجعة بالنظر لإدارة الموارد البشرية من القيام بالعمليات التكوينية الضرورية لضمان تلبية احتياجات البنك من خلال:

- التفتح على المستجدات في كل الاختصاصات البنكية وفي كل المجالات.
- تنمية القدرات المهنية للموظفين خاصة مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وتطور المهن.
- صياغة البرامج التي تبنى على أساس الاحتياجات وتطبيقها إضافة الي استخدام أساليب مختلفة ومتنوعة من اجل تسهيل العملية التكوينية على الموظف وتجاوز النقائص في كل مراحل العمل.

كل هذه العوامل تمكن البنك من تحسين أسباب إنتاجية والرفع من قدرته لتنافسية واكتساب المتكونين المعارف والمهارات اللازمة لممارسة عملهم.

والجدير بالذكر انه تم تكوين عما يزيد عن 225 موظف بالبنك مقسمين الى 128 رجل و97 اناث إضافة الي تمكين عدد منهم بمزاولة تعليمهم في أكاديمية التكوين حسب التقسيم التالي:

- (4) موظفين في الدورات التكوينية والمناظرة الخاصة بالدخول للتكوين المهني
- (12) موظف في ديبلوم التكوين المهني
- (10) موظفين في ديبلوم الدراسات العليا للبنك.

سيعمل البنك في سنة 2024 على تعزيز مهارات جميع الموظفين من خلال إرساء مركز التكوين المدمج

" نفضل الاستهلاك المسؤول اجتماعياً لدعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الممارسات المستدامة. فلنتخذ معاً خيارات مستنيرة من أجل مستقبل اقتصادي أكثر عدلاً يحترم البيئة"

الهلال الأحمر التونسي
TUNISIAN RED CRESCENT
CROISSANT ROUGE TUNISIEN

عبّر موظفي و حرفاء بنك
تونس والإمارات عن
تضامنهم مع الشعب
الفلسطيني في المأساة
الفظيعة التي يعيشها حالياً.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

7

أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات

أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات

يتم تقديم جداول مؤشّرات البنك بحساب الألف دينار

أهم نسب الربحية والاستغلال

		2022	2023
مؤشر الربحية	الناتج البنكي الصافي / مجموع القروض	6,52%	6,65%
مؤشرات الاستغلال	العمولات المتأتية / مصاريف الأعوان	77,76%	65,49%
	ضارب الاستغلال	89,42%	91,70%
	مصاريف الأعوان / الناتج البنكي الصافي	63,76%	65,97%
مؤشرات الإنتاجية بالمليون	مجموع الودائع / عدد الأعوان	2188	2527
	مجموع القروض / عدد الأعوان	2283	2513
	الناتج البنكي الصافي / عدد الأعوان	149	166
هامش الربح	هامش الربح على المعاملات مع الحرفاء	3,51%	3,79%
	مردودية القروض	9,52%	10,24%
	كلفة ودائع الحرفاء	5,38%	5,61%
	كلفة مجموع الموارد	6,01%	6,45%
النسب القانونية	مؤشر السيولة	65,84%	106,00%
	مؤشر القروض / الودائع	113,27%	108,40%
	مؤشر كفاية رأس المال تيار1	4,62%	0,41%
	النسبة الجملية لكفاية رأس المال	8,18%	0,82%
مؤشرات نوعية الأصول	مؤشر تغطية الديون المصنفة	62,13%	63,00%
	نسبة الديون المصنفة	21,20%	21,1%

الموازنة بتاريخ 31 ديسمبر 2023

	31/12/2022	31/12/2023
الأصول		
الخزينة	11 070	13 189
مستحقّات على المؤسّسات البنكيّة و الماليّة	160 216	216 801
مستحقّات على الحرفاء	883 365	920 453
محفظة السندات التجاريّة	10 818	-
محفظة الاستثمار	141 270	196 095
الأصول الثّابتة	91 412	92 262
أصول أخرى	23 125	14 011
مجموع الأصول	1 321 276	1 452 811
الخصوم		
ودائع و أموال المؤسّسات البنكيّة و الماليّة	197 885	271 464
ودائع و أموال الحرفاء	888 471	982 863
إقتراضات و موارد خصوصيّة	101 080	102 113
خصوم أخرى	43 926	43 400
مجموع الخصوم	1 231 362	1 399 840
الأموال الذّاتيّة		
رأس المال	90 000	90 000
إحتياطيات	79 320	78 704
أسهم ذاتيّة	-840	-840
نتائج مؤجّلة	-48 560	- 78 566
النتيجة الصافية	- 30 006	- 36 327
مجموع الخصوم و الأموال الذّاتيّة	1 321 276	1 452 811

نتيجة البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2023

	31/12/2022	31/12/2023
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	89 658	103 544
عمولات دائنة	29 982	28 108
أرباح على عمليات الصرف	3 883	4 417
مداخيل المحفظة التجارية	1 260	-
مداخيل محفظة الإستثمار	8 426	14 989
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي	**133 209**	**151 058**
عمولات مدينة	- 3 129	- 3 428
مجموع أعباء الإستغلال البنكي	**-72 733**	**- 86 031**
الناتج البنكي الصافي	**60 476**	**65 028**
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	- 31 267	- 29 309
مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار	1 361	-2 905
أعباء الأعوان	- 38 556	- 42 918
أعباء الإستغلال العامّة	-15 520	- 16 758
مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	-5 736	-7 539
نتيجة الإستغلال	**- 29 242**	**- 34 402**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة	-477	-1 603
الأداء على الأرباح	-287	- 322
نتيجة الأنشطة العاديّة	-30 006	-36 327
عناصر خارقة للعادة	-	-
النتيجة الصافية	**- 30 006**	**- 36 327**

تفصيل الأموال الذاتية وتطور مؤشر الملاءة

قدّرت الأموال الذاتية الأساسية للبنك في 31/12/2023 ب 52971 ألف دينار مقابل 89914 ألف دينار في 31/12/2022, وهي مفصّلة كما يلي:

	31/12/2022	31/12/2023
رأس المال	90 000	90 000
الإحتياطات	47 491	46 875
فارق إعادة التقييم	31 829	31 829
أسهم ذاتية	-840	-840
نتائج مؤجلة	-48 560	-78 566
النتيجة الصافية	-30 006	-36 327
مجمـــوع الأمـوال الذاتيـة	89 914	52 971

نساء بنك تونس و الإمارات

تطور مؤشر الملاءة حسب قيمة الأموال الذاتية ومستوى المخاطر الجارية في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

إحتساب مؤشر الملاءة	31/12/2022	31/12/2023
لأموال الذاتية الصافية الأساسية (FPNB)	46 732	11 569
الأموال الذاتية التكميلية (FPC)	36 093	11 569
الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الأولى	11 000	5 785
الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الثانية	25 093	5 785
الأموال الذاتية الصافية (FPN)	82 825	23 138
مجموع المخاطر الجارية (RE)	1 012 087	1 044 983
1ـ الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض والمشتقات المالية	880 035	902 116
1.1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض	880 035	902 116
2.1 الأصول المرجحة بعنوان المشتقات المالية	0	0
2ـ الأصول المرجحة بعنوان المخاطر التشغيلية	107 781	117 879
3ـ الأصول المرجحة بعنوان مخاطر السوق	24 271	24 987
3ـ 1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر نسبة الفائدة	0	0
3ـ 2 الأصول المرجحة بعنوان تقلب سعر سندات الملكية	19 084	16 385
3ـ 3 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر سعر الصرف	5 187	8 603
3ـ 4 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر التسوية والتسليم	0	0
نسبة 300% من التجاوزات المسجلة من خلال المعايير المحددة في منشور البنك المركزي	0	1 790 281
مؤشر الملاءة (RS)	8,18%	0 ,82%
نسبة الملاءة الدنيا القانونية (RS)	10,00%	10,00%

1-الموارد

ودائع الحرفاء

بلغت ودائع الحرفاء 982,9 م د في موفى ديسمبر 2023 اي بـزيادة قدرت ب 94,4 م د مقارنة بسنة 2022 متأتيّة أساسا من ارتفاع الودائع تحت الطّلب بـ 62,4 م د

ودائع الحرفاء	ديسمبر 2022		ديسمبر 2023		لفارق
	المبلـغ	%	المبلـغ	%	
حسابات تحت الطّلب	156 785	17,6%	205 845	20,9%	49 060
حسابات لأجل	390 857	44,0%	403 442	41,0%	12 585
حسابات إدخار	160 096	18,0%	174 142	17,7%	14 046
مجمـوع الودائع بالدينار	707 738	79,7%	783 429	79,7%	75 691
حسابات تحت الطلب	119 256	13,4%	132 549	13,5%	13 293
حسابات لأجل	61 477	6,9%	66 885	6,8%	5 408
مجمـوع الودائع بالعملة	180 733	20,3%	199 434	20,3%	18 701
مجمـــوع ودائع الحرفاء	888 471	100,0%	982 863	100,0%	94 392

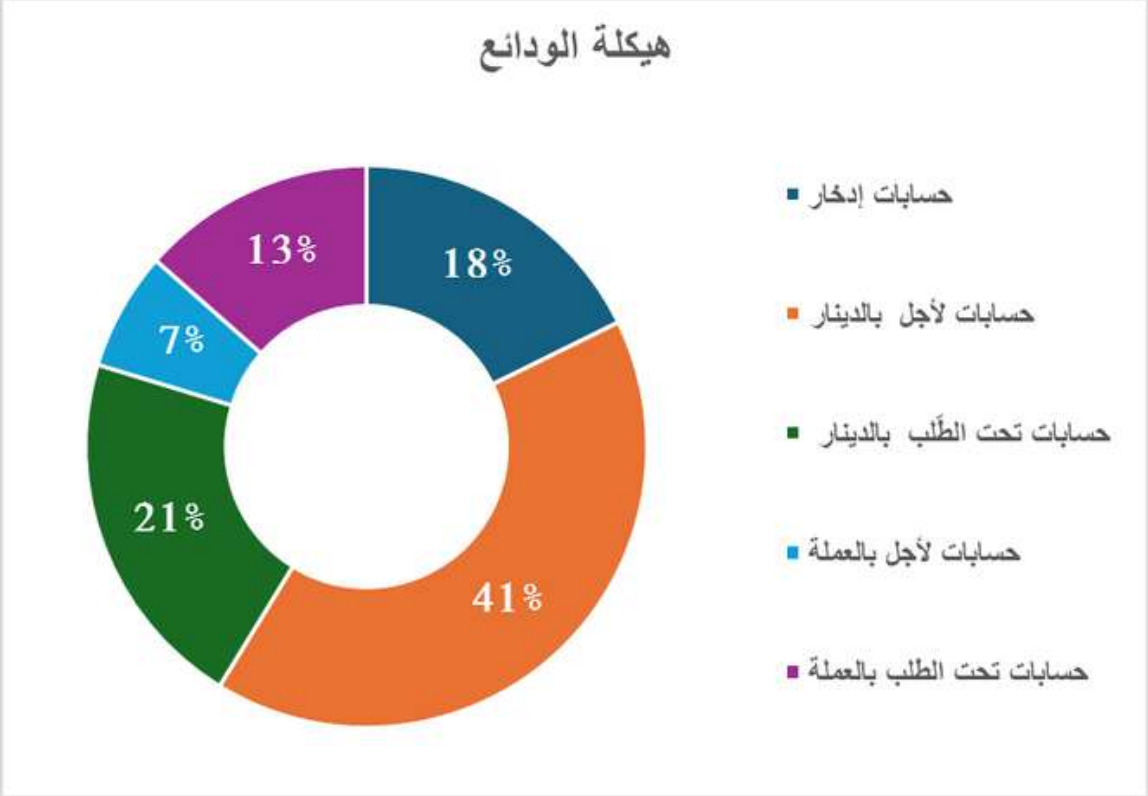

بلغت الاقتراضات الدّاخلية و الخارجية 368,1م د في موفى ديسمبر 2023 مقابل 293,5 م د في موفى ديسمبر 2022, أي بزيادة تقدر بـ 74,6م د.

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	الفارق
اقتراضيات خارجية	28 856	25 784	-3 072
اقتراضيات رقاعية	66 792	70 893	4 101
اقتراضيات بالعملة الأجنبية في السوق النقدية بما فيها wsap بالعملة	5 828	193	-5 635
اقتراضيات قصيرة المدى من السوق النقدية بما فيها wsap بالدينار و اقتراضيات فيما بين البنوك	192 054	271 269	79 215
مجمـــوع ودائع الحرفاء	293 530	368 139	74 609

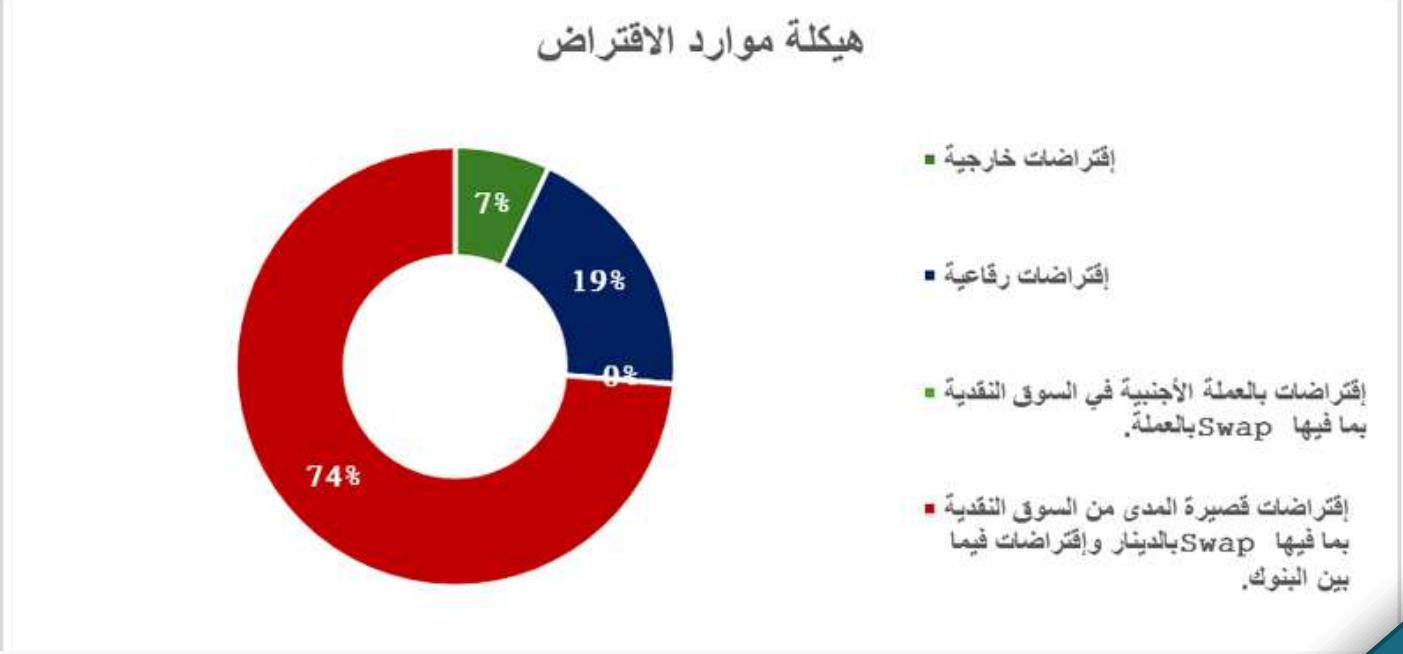

2- التعهدات

بلغ المجموع الخام للتّعهّدات للبنك في 31 ديسمبر 2023 ما يناهز 1317,3م د مقابل 1265,4م د في 31 ديسمبر 2022 أي بتطور يقدّر بـ 4%.

التعهّـــــدات	ديسمبر 2022		ديسمبر 2023		نسبة التطور ديسمبر 2022/2023
	القيمة الخام	%	القيمة الخام	%	
قروض متوسطة وطويلة المدى للمؤسسات	284 981	22,52%	315 620	23,96%	11%
قروض قصيرة المدى للمؤسسات	316 841	25,00%	347 954	26,41%	10%
مجمـــوع القـــروض للمؤسســـات	601 822	47,60%	663 574	50,37%	10%
قروض متوسطة وطويلة المدى للأشخاص	420 773	33,30%	430 391	32,67%	2%
قروض قصيرة المدى للأشخاص	16 731	1.30%	18 199	1,38%	9%
مجمـوع القـروض للأشخـاص	437 504	34,60%	448 590	34,05%	3%
المجمـــوع العـام للقـروض	1 039 326	82,10%	1 112 164	84,43%	7%
المجمـــوع العـام للإيجـــار المالـي	66 618	5,30%	54 842	4,16%	-18%
جمالي التعهدات باستثناء التعهدات خارج الموازنة والمساهمات	1 105 944	87,40%	1 167 006	13,4%	6%
التعهّدات خارج الموازنة (*)	123 100	9,70%	110 792	8,41%	-10%
مجمـوعإجمالي التعهدات باستثناء المساهمات	1 229 044	97,10%	1 277 798	97,00%	4%
المساهمات	36 421	2,90%	39 489	3,00%	8%
المجمـــوع العـام	1 265 465	100,00%	1 317 287	100,00%	4%

تتوزّع تعهّدات البنك قطاعيّا في 31 ديسمبر 2023 باستثناء المساهمات بالمقارنة مع نتائج 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

التوزيع القطاعي للتعهدات (2022-2023)

قطـــاع النشـــاط	ديسمبر 2022		ديسمبر 2023		نسبة النموّ ديسمبر 2022/2023	النسبة المستهدفة المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك
	القيمة	%	القيمة	%		
القطـاع السيـاحي	69 899	6%	61 841	5%	-12%	%8 - %4
القطاع الصنـاعي	327 125	26%	340 724	27%	4%	%27 - %22
قطـاع الخدمـات	342 422	28%	381 913	30%	12%	%23 - %27
القـطاع الفـلاحي	24 544	2%	22 845	2%	-7%	%2 - %1
قطـاع البعث العقـاري	21 580	2%	17 481	1%	-19%	%6- %3
لافراد (*)	443 476	36%	452 995	35%	2%	%35 - %30

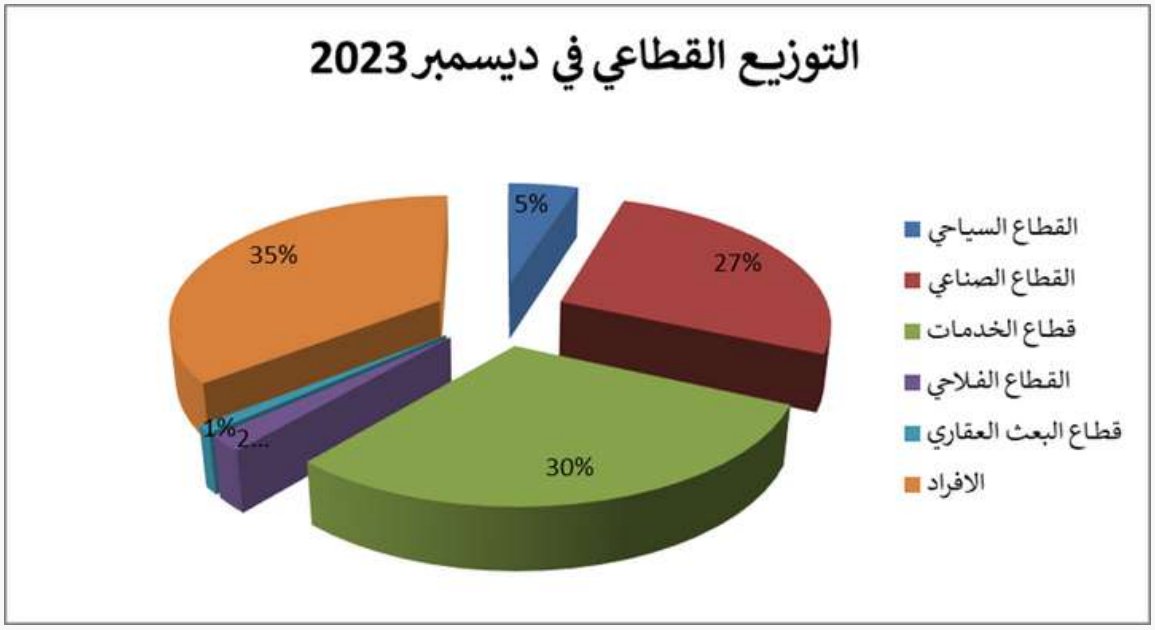

المخاطر الكبرى المتعلقة بالمجمّعات في 31 ديسمبر 2023

يتمتّع 86 مجمّع أو شركة كلّ على حدة بتمويلات تساوي أو تتجاوز 5% من الأموال الذّاتية الصّافية للبنك.
ويمثّل إجمالي المخاطر المتعلّقة بهذه المجمّعات 1539 % من الأموال الذاتية للبنك في موفّى ديسمبر 2023.

تمثّل التّعهّدات لدى المجّمعات أو الشركات التي تتجاوز 5% من الأموال الذاتية الصافية للبنك 28% من إجمالي تعهّدات البنك في 31 ديسمبر 2022 وتمثّل هذه التعهّدات 1539% من الأموال الذاتيّة للبنك علما وأن الحدّ الأقصى لهذه التعهّدات حسب منشور البنك المركزي عدد 24-1991 حدد بـ 300%.

المجمـــع	التعهدات الصافية 31 ديسمبر 2023	التعهدات الصافية 31 ديسمبر 2022	النسبة من الأموال الذاتية في 31 ديسمبر 2023
86	356 171	345 634	% 1 539

3- نتيجة البنك

سجّلت الايرادات البنكية تطوّرا إذ بلغت 151,1م د في موفى ديسمبر 2023 مقابل 133,2 م د في موفى ديسمبر 2022 ويعود ذلك أساسا الى تطور مداخيل القروض متوسطة وطويلة المدى للمؤسسات بـ 5,6 م د و مداخيل محفظة الاستثمار و المحفظة التجارية بـ 5,2م د.

	2022	2023	نسبة النمو 22-23
مجموع ايرادات الاستغلال البنكي	133 208	151 058	13,4%
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	72 733	86 030	18,3%
الناتج البنكي الصافي	60 475	65 028	7,5%

كما سجّلت أعبـاء الاستغـلال البنكي ارتفاعا في موفى ديسمبر 2023 مقـارنة مع موفى ديسمبر 2022 , حيث بلغت 86,0 م د في موفى ديسمبر 2023 مقابل 72,7 م د في موفى ديسمبر 2022 أي بارتفاع بـ 13,3م د.
و يعود ذلك لارتفاع أعباء على ودائع لأجل بـ 7,3 م د (28,2%+).

	2022	2023	نسبة النمو 22-23
هامش الربح من الفوائد	20 054	20 942	4,4%
العمولات الصافية	26 853	24 680	-8,1%
ارباح صافية على محفظة السندات والصرف	13 568	19 406	43%
الناتج البنكي الصافي	60 475	65 028	7,5%

شهد هامش الربح من الفوائد ارتفاعا ب 4,4% ما بين سنة 2023 و2022 بينما سجّلت خلال نفس الفترة العمولات الصّافية انخفاضا ب8,1 %.

	2022	2023	نسبة النمو 22-23
الناتج البنكي الصافي	60 475	65 028	7,5%
مخصصة المدخرات	29 907	32 214	7,7%
اعباء الأعوان	38 556	42 918	11,3%
اعباء الإستغلال العامة	15 519	16 758	8%
مخصصات استهلاكات و مدخرات على الأصول الثابتة	5 736	7 539	31,4%
نتيجة الإستغلال	-29 245	-34 402	17.6%
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية	473	1 603	238,9%
الأداء على الأرباح	288	322	11,8%
النتيجة الصافية	-30 006	-36 327	21,1%

بلغت النتيجة الصافية 36,3- م د في موفي ديسمبر 2023 مقابل 30,0- م د في موفى ديسمبر من سنة 2022 مع العلم أنّه وقع رصد ما قيمته 29,3م د كمدخّرات صافية على القروض والإيجار المالي والتعهّدات خارج الموازنة

ناتج الاستغلال البنكي على مدى الخمس سنوات الاخيرة

	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الموازنة	1 128 775	1 198 454	1 274 233	1 321 276	1 452 811
الايداعات	676 502	769 336	876 913	888 471	982 863
القروض	783 172	829 441	898 358	926 934	977 659
الإيرادات البنكية	110 621	106 929	123 687	133 208	151 058
الاعباء البنكية	57 352	58 060	60 583	72 733	86 030
الناتج الصافي البنكي	53 269	48 869	63 104	60 476	65 028
أعباء الاستغلال العامة والأجور	39 302	40 885	50 625	54 077	59 676
النتيجة الصافية	5 913	-17 165	-31 671	-30 006	-36 327

النسب القانونية على مدى الخمس سنوات الاخيرة

	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر السيولة	124,60%	106,90%	282,40%	65,84%	106,00%
مؤشّر الملاءة	13,85%	11,48%	11,18%	8,18%	0,82%
مؤشر التغطية	121,05%	115,55%	117,68%	113,27%	108,40%

تكلفة المخاطر على مدى الخمس سنوات الأخيرة

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القروض المصنفة	137 109	164 642	172 672	218 112	260 654	270 561
نسبة التطور	-	20,08%	4,88%	26,32%	19,50%	3,80%
تغطية القروض المصنفة بالمرصودات والفوائد المخصصة	81 604	84 601	93 605	131 720	161 855	170 724
نسبة التطور	-	3,67%	10,64%	40,72%	22,88%	5,48%
قائم القروض	1 033 552	994 711	1 072 006	1 151 451	1 128 672	1 277 799
نسبة القروض المصنفة	13,30%	16,60%	16,10%	18,90%	21,20%	21,10%
نسبة تغطية القروض المصنّفة	59,50%	51,40%	54,20%	60,40%	62,10%	63,00%

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

8

التقريرين العام و الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية
للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

افريل 2024

مكتب نور الهدى هنان

عمارة الصفصاف، نهج اليابان

مونبليزير 1073 تونس

هاتف: 252 904 71 216 +

الفاكس: 256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير

المركز العمراني الشمالي عمارة قرطاج –

1082 تونس

هاتف: 047 297 70 216 +

الفاكس: 122 496 71 216 +

I. التقرير العام لمراقبي الحسابات

مكتب نور الهدى هنان
عمارة الصفصاف، نهج اليابان
مونبليزير 1073 تونس
هاتف: 252 904 71 216 +
الفاكس: 256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير
المركز العمراني الشمالي عمارة قرطاج –
1082 تونس
هاتف: 047 297 70 216 +
الفاكس: 122 496 71 216 +

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 28أفريل2021، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية "لبنك تونس والإمارات"، المتضمنة للموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2023، لجدول التعهدات خارج الموازنة، لقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية الخاضعة للتدقيق سنة 2023 رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية قدره **52 971** ألف دينار بما في ذلك خسائر السنة والبالغة قيمتها **36 327** ألف دينار.

واعتبارا لما أوليناه من عناية في القيام بمهامنا خلصت أشغال التدقيق التي أنجزناها إلى أن القوائم المالية المرفقة بتقريرنا تعكس بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك في 31 ديسمبر 2023، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس تبرير الرأي

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية".

نعتبر هيكلا مستقلا عن البنك يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا دون تحفظ.

3- <u>استمرارية نشاط البنك</u>

دون التأثير على رأينا المذكور سلفا، نود لفت انتباهكم الى فقرة الايضاح عدد27التي تبرز الوضعية المالية الحرجة للبنك.

تعتبر الحالة المالية للبنك حرجة مما يستوجب إرساء نظام إنقاذ طبقا لمقتضيات الفصل 110 من القانون عدد*48-2016* المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية حيث أن مؤشر الملاءة تراجع الى أكثر من *50%* من مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية ما من شأنه أن يؤثر على ديمومة البنك وتهديد استمرارية نشاطه.

كما بلغت الأموال الذاتية للبنك دون اعتبار فارق إعادة التقييم للأصول الثابتة *142 21* ألف دينار أي ما يعادل *23,49%* من رأس مال البنك.

ولتجاوز هذه الوضعية وإنقاذ البنك، قام مجلس الإدارة المنعقد في 20 مارس 2024 باستدعاء جلسة عامة خارقة للعادة بتاريخ 30 أفريل 2024 للترفيع في راس مال البنك.

4- <u>مسائل التدقيق الرئيسية</u>

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

4-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

<u>مسألة التدقيق الرئيسية</u>

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **544 103** ألف دينار **108 28** ألف دينار أي بقيمة **652 131** ألف دينار تمثل 87% من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2023.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 «احتساب القروض وعائداتها » و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها ».

رغم أن جل هاته المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة ؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام من خلال تقنية أخذ العينات إبداء رأي حول قوائم احتساب مداخيل البنك ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

4-2- تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2023 قيمة **1 109 680** ألف دينار رصد بشأنها مخصصات بمبلغ **156 775** ألف دينار فيما تبلغ الفوائد المخصصة **32 566**ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة. هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 «احتساب القروض وعائداتها » و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها » و 4-1- 3 « مستحقات على الحرفاء ».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات.

و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

5- فقرة لفت نظر

- نودّ أن نلفت انتباهكم حول الايضاح عدد 3-6-2 المدخرات الجماعية حيث قام البنك برصد مدخرات جماعية طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 الذي تم تنقيحه بمنشور البنك المركزي عدد 20-2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012 وبمنشور البنك المركزي عدد 02-2023 بتاريخ 24 فيفري 2023 وأخيرا بمنشور البنك المركزي عدد 01-2024 بتاريخ 19 جانفي 2024 وعليه تم تكوين مدخرات إضافية بما قدره 557 2 ألف دينار باعتماد الطريقة الجديدة للاحتساب.

- كما نود أن نلفت انتباهكم إلى الايضاح عدد6 اصول ثابتة حيث تولى البنك سنة 2023 إنجاز الجرد المادي لأصوله الثابتة طبقا للفصل عـ17ـدد من القانون 112-96 باستثناء العقارات وأشغال التهيئة غير أن عملية مقاربة نتائج الجرد مع المعطيات المحاسبية لم تستكمل.

6- <u>تقرير التصرف</u>

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـ266ـدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات البنك بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

ليست لنا ملاحظات بهذا الخصوص.

7- <u>مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية</u>

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية تقدير ما إذا كان البنك قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للبنك.

8- مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

  إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلائم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

  وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة البنك على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المتعلقة به. وفي صورة ما

إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط البنك.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالايضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.

- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.

- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1-نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإصدار إعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام حول نجاعة نظام الرقابة الداخلي للبنك. وفي هذا الصدد نذكر بأن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي كذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض الاخلالات في نظام الرقابة الداخلية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية وتعد هذه التقارير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

2-تطابق مسك حسابات الأوراق المالية للضوابط التنظيمية السارية

عملا بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، تولينا التثبت من مدى تطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للوائح الجارية.

تعهد مسؤولية الحرص على تطبيق مقتضيات الفصل المذكور أعلاه ومتابعة تنفيذه إلى الإدارة العامة.

واستنادا للعنايات التي نعتقد بضرورة اعتمادها في إطار تنفيذ الأمر الوارد آنفا، لم نرصد مخالفة تتعلق بتطبيقه.

3-الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

- ينص الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018، على ضرورة احترام:

✓ مؤشر الملاءة الذي يجب أن لا يقل عن 10 %، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر؛

✓ مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية على أن لا يقل عن نسبة 7%، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الأساسية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.

غير أنه لاحظنا، أن البنك لم يتمكن من تحقيق هذه المؤشرات خلال سنة 2023، حيث لم يبلغ مؤشر الملاءة سوى 0,82% في 31 ديسمبر 2023 كما بلغ مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية في نفس الفترة 0,41%

إن عدم بلوغ هذه المؤشرات يعرض البنك لخطايا مالية وفقا للتشاريع الجاري بها العمل.

- لم يتمكن البنك من احترام المؤشرات المنصوص عليها في الفصول 50 و51 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 مما يمكن أن يعرضه لخطايا مالية وفقا للتشاريع الجاري بها العمل.
- كما تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ24 أوت 2023، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم

المصاعب المالية للبنك، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل عـــ96ـدد من القانون عـــ48-2016ـدد المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.

- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 26 سبتمبر 2023، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل عـ03ـدد سادس من القانون عـــ94-112ـدد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في 15 أفريل 2024

مراقبي الحسابات

هشام شقير

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Inscrit au Tableau de l'Ordre
des Experts Comptables de Tunisie
Tél: 70 297 047

نور الهدى هنان

CNH
GSM : 99 636 032
39 Av. du Japon
2ème Etage - Apt 2
1073 Montplaisir
Fax: 71 904 256
Expert Comptable-Commissaire aux Comptes
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

II.التقرير الخاص لمر اقبي الحسابات

مكتب نور الهدى هنان
عمارة الصفصاف، نهج اليابان
مونبليزير 1073 تونس
هاتف: 252 904 71 216 +
الفاكس: 256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير
المركز العمراني الشمالي عمارة قرطاج –
1082 تونس
هاتف: 047 297 70 216 +
الفاكس: 122 496 71 216 +

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم

المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نحيطكم علما بالاتفاقيات والعمليات التالية التي تم إبرامها أو إنجازها خلال سنة 2023 والخاضعة لأحكام الفصول المذكورة.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكّد من احترام الإجراءات القانونية الخاصّة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة بسطها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنّما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسيّة من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية:

1. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع "وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين،_تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 مارس 2023، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 305 ألف دينار تونسي مقابل سعر البيع 15 ديناراً.

2. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 11 جانفي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 708 1 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع ب 77 ديناراً.

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:

أفادنا البنك أن الاتفاقيات التالية المبرمة خلال السنوات المالية الماضية لازالت جارية خلال السنة الحالية كما يلي:

1. قام البنك بإصدار قرض رقاعي بمبلغ يتراوح بين 000 30 و000 50 ألف دينار إثر الحصول على موافقة هيئة السوق المالية تحت عدد 1030-19 بتاريخ 3 أكتوبر 2019 وقع غلقه في 10 جانفي 2020 بمبلغ قدره 850 33 ألف دينار بالمواصفات التالية:

الصنف	المدة	نسبة الفائدة	طرق التسديد
أ	5 سنوات	- 11% - نسبة الفائدة على السوق المالية + 2,75%	أقساط ثابتة
ب	7 سنوات مع سنتين امهال	- 11,5% - نسبة الفائدة على السوق المالية + 3,25%	أقساط ثابتة

يبرز الجدول التالي المبلغ المكتتب من طرف شركة الاستخلاص السريع التابعة ونسبة الفائدة خلال سنة 2023

الشركة	المبلغ المكتتب	فائدة 2023
الاستخلاص السريع	80	8

2. قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR الفرعية وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف 819 10 ألف دينار لغاية 31 ديسمبر 2023. تحصل البنك سنة 2023 بموجب هذه العملية، على مبلغ قدره 108 ألف دينار كفائدة على الاستثمارات ومبلغ قدره 25 ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الاحالة. كما تولى البنك دفع عمولة لفائدة BTE SICAR قدرت بمبلغ قدره 163 ألف دينار.

3. كما تتمتع شركة تونس والإمارات ذات رأس مال مخاطرة BTE SICAR بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات 1,6

ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ BTE SICAR في 2023/12/31 ما قيمته 4,2 ألف دينار.

4. قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31 جانفي 2007 تولى بمقتضاها عملية ايداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وفي المقابل يتحصل البنك على مبلغ 9,2 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

هذه الاتفاقية تم تعديلها في 05 جانفي 2009 وبمقتضاها اصبحت عمولة الايداع 11 ألف دينار باعتبار الأداءات. وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. تمّ إقرار عمولة توزيع بنسبة 0,4% تدفع ابتداء من سنة 2010 من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات(TES) لفائدة بنك تونس والإمارات وتحدّد قيمة هذه العمولة على مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف تونس والإمارات. بلغت قيمة هذه العمولة 477 ألف دينار في سنة 2023.

تمت الموافقة على هذا الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 16 ديسمبر 2009.

6. كما قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والامارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والامارات كراء مكتب تمّ وضعه على ذمّة شركة سيكاف تونس والامارات بقيمة كراء تبلغ 500 1 دينارا سنويا وبمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 متر مربع يقع بمقر البنك. يدوم هذا العقد مدة 3 سنوات ابتداء من 1 نوفمبر 2006 متجددا ضمنيا.
7. تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 45 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ TES في 2022/12/31 ما قيمته 20 ألف دينار.
8. تحصل البنك خلال سنة 2023 على حصته من أرباح شركة سيكاف تونس والإمارات TES بمبلغ 513 ألف دينار.
9. تتمتع الشركة التونسية الامارتية للمساهمات TEP بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات0,8 ألف دينار. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2022/12/31 رصيدا دائنا قيمته 9,7 ألف دينار.
10. عقد البنك التونسي الاماراتي اتفاقية مع شركة BTE–SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح هذه الأخيرة من أجل تنفيذ أنشطتها التجارية. ويتعلق العقد بالفترة المفتوحة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022، قابلة للتجديد كل سنة. تم تحديد مبلغ الإيجار ب 1200 دينار سنويًا باعتبار الاداءات، ويُدفع مقدمًا مع زيادة سنوية تقدر ب 5٪ ابتداءا من السنة الثانية.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 جانفي 2022.

11. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003إلى شركة "الاستخلاص السريع". تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية .تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في27 أفريل 2004. وقد بلغ خلال سنة 2023 مبلغ هذه العمولات 31 ألف دينارا.

كما تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 1,2 ألف دينارا. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري لشركة "الاستخلاص السريع " في 2023/12/31 ما قيمته 161 ألف دينار.

III. <u>الالتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين:</u>

الالتزامات والتعهدات لفائدة المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة عدد 5 من مجلة الشركات التجارية تفصل كالاتي:

1. وقع تحديد مرتب المدير العام من طرف مجلس الإدارة المنعقد في17 ديسمبر2019 ليبلغ في 31ديسمبر 2023 مبلغا خاما يناهز 216 ألف دينار بالإضافة الى التمتع بسيارة وظيفية مع التكفل بكافة المصاريف المترتبة عن استغلالها.
2. تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور تم إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2023. وقد قدّر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 63 ألف دينار.

من جهة أخرى، تمتع أعضاء مجلس الإدارة المنتمون للجان المنبثقة عن المجلس، والمنتمون للجنة القارة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر واللجنة الاستراتيجية إضافة الى لجنة التعيينات والتأجير بمكافآت خلال سنة 2023 قدّر مبلغها الخام بـ 107.5 ألف دينار كما هو مبين بالجدول التالي:

اللجنة	**المبلغ (بالدينار)**
اللجنة الاستراتيجية	12 500
اللجنة القارة للتدقيق الداخلي	40 000
لجنة المخاطرة	40 000
لجنة التأجير	15 000
المجموع	**107 500**

يبين الجدول التالي تعهدات البنك تجاه المسيرين في 31 ديسمبر 2023 بالدينار التونسي:

	المدير العام		أعضاء مجلس الإدارة واللجان	
	أعباء سنة 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023	أعباء سنة 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023
امتيازات قصيرة المدى	215 651	-	170 500	152 500
امتيازات طويلة المدى	-	-	-	-
المجموع بالدينار	**215 651**	-	**170 500**	**152 500**

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أيّة اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عـ48-2016المؤرخ في 11جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، الفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 15 أفريل 2024

مراقبي الحسابات

هشام شقير

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Inscrit au Tableau de l'Ordre
des Experts Comptables de Tunisie
Tél: 70 297 047

نور الهدى هنان

CNH
GSM : 99 636 032
39 Av. du Japon
2ème Etage - Appt 2
1073 Montplaisir
Fax: 71 904 256
Expert Comptable-Commissaire aux Comptes
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

III. القوائم المالية المختومة في31 ديسمبر2023

بنك تونس والإمارات
موازنـة
الفترة المحاسبية المختومة في31 ديسمبر 2023

بحساب الألف دينار

الأصـول	الإيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
الخزينة، والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	13 188	11 070
مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية	2	216 800	160 216
مستحقات على الحرفاء	3	920 339	883 365
محفظة تجارية	4	-	10 818
محفظة الاستثمار	5	196 095	141 270
أصول ثابتة	6	92 262	91 412
أصول أخرى	7	14 123	23 125
مجموع الأصول		**1 452 807**	**1 321 276**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	280 592	202 119
ودائع وأموال الحرفاء	9	973 734	884 237
إقتراضات وموارد خصوصيّة	10	102 113	101 080
خصوم أخرى	11	43 397	43 926
مجموع الخصوم		**1 399 836**	**1 231 362**
الأموال الذاتية			
رأس المال الاجتماعي		90 000	90 000
احتياطات		78 704	79 320
أسهم ذاتية		(840)	(840)
نتائج مؤجلة		(78 566)	(48 560)
النتيجة الصافية		(36 327)	(30 006)
مجموع الأموال الذاتية	12	**52 971**	**89 914**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**1 452 807**	**1 321 276**

بنك تونس والإمارات
جدول التعهّدات خارج الموازنة
الفترة المحاسبية المختومة في31 ديسمبر 2023

بحساب الألف دينار

الخصوم المحتملة	الإيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	**13**	83 527	72 742
اعتماد مستنندي		29 866	18 270
تعهّدات السّندات			-
مجموع الخصوم المحتملة		**113 393**	**91 012**
التعهّدات المقدّمة			
تعهدات التمويل المقدّمة	**14**	29 223	48 291
مجموع التعهّدات المقدّمة		**29 223**	**48 291**
التعهّدات المقبولة			
تعهدات التمويل المقبولة			
ضمانات مقبولة	**15**	684 535	670 372
مجموع التعهّدات المقبولة		**684 535**	**670 372**

بنك تونس والإمارات
قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2023إلى 31 ديسمبر 2023

بحساب الألف دينار

الناتج الاستغلال البنكي	الإيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	**16**	103 544	89 658
عمولات دائنة		28 108	29 982
أرباح على عمليات الصرف	**17**	4 417	3 883
مداخيل المحفظة التجارية	**18**	-	1 260
مداخيل محفظة الإستثمار	**19**	14 989	8 426
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي		**151 058**	**133 209**
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	**20**	(82 603)	(69 604)
عمولات مدينة		(3 428)	(3 129)
مجموع أعباء الإستغلال البنكي		**(86 031)**	**(72 733)**
الناتج البنكي الصافي		**65 027**	**60 476**
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	**21**	(29 309)	(31 267)
مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار	**22**	(2 905)	1 361
أعباء الأعوان	**23**	(42 918)	(38 556)
أعباء الإستغلال العامّة	**24**	(16 758)	(15 520)
مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة		(7 539)	(5 736)
نتيجة الإستغلال		**(34 402)**	**(29 242)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة		(1 603)	(477)
الأداء على الأرباح		(322)	(287)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**(36 327)**	**(30 006)**
عناصر خارقة للعادة		-	-
النتيجة الصافية		**(36 327)**	**(30 006)**
النتيجة حسب الأسهم بالدينار	**25**	**(10,379)**	**(8,573)**

بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

بحساب الألف دينار

	الإيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال			
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		130 162	130 183
كلفة الاستغلال البنكي المدفوعة		(105 284)	(80 811)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(51 940)	(53 930)
ودائع / سحوبات الحرفاء		84 144	19 408
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(48 924)	(53 280)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات الاستغلال		14 364	(3 730)
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(362)	(195)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**22 160**	**(42 355)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		2 315	1 210
إقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(46 142)	(22 366)
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(8 458)	(267)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الإستثمار		**(52 285)**	**(21 423)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
سداد اقتراضات في السّوق المحليّة		20 000	-
إصدار اقتراضات في السّوق المحليّة		(16 576)	(21 678)
إصدار إقتراضات / سداد إقتراضاتخصوصيّة		(2 396)	1 032
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**1 028**	**(20 646)**
التغيير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية		(29 097)	(84 424)
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(68 653)	15 771
السيولة وما يعادلها من السيولة في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(97 750)**	**(68 653)**

الإيضاحات حول القوائم المالية

1-مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبقا للقواعد المحاسبة المعمول بها بالبلاد التونسية وخاصة منها القاعدة المحاسبية عدد 01 المؤرخة في 30 ديسمبر 1996 والقاعدة المحاسبية 21 NC المتعلقة بالبنوك والمؤرخة في 25 مارس 1999 وكذلك لتراتيب البنك المركزي التونسي المدرجة ضمن المنشور عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المعدّلة بالمناشير عدد 99-04 و2001-12

2-قواعد المقاييس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات باعتماد القيمة التاريخية لعناصر الأصول وبالتالي تكون عناصر الأصول خالية من كلّ هامش إعادة تقييم.

3- القواعد المحاسبية المعمول بها

3-1- احتساب القروض و عائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها ثم تحول ضمن الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية.

تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل دفع للقروض تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية. تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية) صنف 0) أو بالأصول التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول التي لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدّدة) صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال المحدودة (صنف 3) والأصول ذات خطورة وشبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91- 24 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

3-2-إحتساب القروض القصيرة المدى وعائداتها

في إطار توسيع نشاطه، شرع البنك في منح قروض قصيرة المدى بداية من تاريخ حصوله على ترخيص البنك الشمولي. وتسجّل التعهدات قصيرة المدى خارج الموازنة عند الالتزام بها ثمّ تحوّل إلى الموازنة عند سحب الأموال. وتسجّل عائدات هذه القروض عند انقضاء الفترة.

3-3-احتساب الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي

تسجّل الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون اعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم وأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند الالتزامات المسندة.

3-4-إحتساب المساهمات وعائداتها

تحتوي المحفظة على سندات استثمار دون غيرها مع العلم بأنّ البنك يحتفظ بهذه السندات مع نيّة التفويت فيها في آجال متوسّطة أو بعيدة. وهي تحتوي على صنفين:

- السندات التي تعتبر استراتيجية للبنك
- السندات المكتتبة في إطار تمويل ومدرجة ضمن اتفاقية التفويت فيها

تسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة عند دفعها وذلك دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيّتها. وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما يقع الموافقة على توزيعها بصفة رسمية. كما تدرج زائد القيمة للأسهم المفوّت فيها ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها الفعلي.

هذا وقد قام البنك خلال سنة 2023 بتعديل استراتيجيته تجاه محفظة السندات التجارية بإدراجها ضمن محفظة الاستثمار، وشملت هذه التعديلات رقاع الخزينة.

3-5- إحتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثمّ تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

3-6- تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

- 3-6-1- مرصودات للقروض

تمّ تقدير المردودات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 حسب المخاطر التالية:

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)
- مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة(صنف 4)

يقع تقييم المرصودات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المرصودات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

- 3-6- 2 -المدخرات الجماعية

❖ فحوى الإجراءات الإستثنائية المتخذة مؤخرا من قبل البنك المركزي التونسي بمقتضى منشوره عدد1 لسنة 2024 وتأثيرها في مستوى المدخرات الجماعية:

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا جذريا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2021 والمنشور عدد 02 لسنة 2022 والمنشور عدد 02 لسنة 2023.

❖ تقديم لأهمّ التغييرات:

1. مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك عبر الزيادة أو التخفيض في الهامش القار Δ الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2023، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.
2. عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلا ص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومدى تأثيرها على التصنيف الفعلي للحريف.

هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى الخمس (7) سنوات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار للسنة المرجعية بهدف تغطية التعهّدات الغير مصنّفة للقطاعات.

مراجعة النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:

- 30 % لشركات البعث العقاري
- 20 % للقروض السكنية

- 3-6-3 المدّخرات الإضـافيّة

في موفى ديسمبر 2013 , قام البنك المركزي التونسي بإصدار منشور عدد 21-2013 يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مرصودات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المرصودات كما يلي :

- مرصودات تبلغ 40% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات،
- مرصودات تبلغ 70% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات،

- مرصودات تبلغ 100% من قيمة الأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات.

ونعني بالمخاطر الصافية، قيمة الاصول بعد طرح:

- فوائد مخصّصة
- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.
- ضمانات في شكل اصول مالية اوايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.
- المرصودات التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

وقد بلغ مبلغ المقدر للمخصصات على المدخرات الاضافية للسنة المقفلة في 2023/12/31بماقيمته 51853ألف دينار.

- 3-6-4- مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينه للشركة ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

3-7- عمليات بالعملة الاجنبية

إنّ المعاملات المنفذّة بالعملة يقع معالجتها وفقا لمعيار المحاسبة المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الاجنبية في المؤسسات البنكية (NC 23).

تسجل العمليات المنجزة بالعملة الاجنبية في المحاسبة بصورة منفصلة بمسك محاسبة مستقلة بالنسبة لكلّ عملة مستعملة وتمكنّ هذه المحاسبة الممسوكة حسب نظام القيد المزدوج من التحديد الدوري لوضعية الصرف.

يتمّ في كلّ اقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم والعناصر خارج الموازنة المسجّلة في كل محاسبة بالعملة الاجنبية وإدراجها في المحاسبة بالعملة المرجعية.

3-8- الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جارية

- بناءات	%2,5
- أثاث المكاتب	%20
- معدّات المكاتب	%10
- معدّات النقل	%20
- التهيئة والمنشئات	%10
- معدات اعلامية	%15
- انظمة اعلامية	%33

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى عندما يكون لها انعكاس إيجابي على السنوات المحاسبيّة القادمة ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات.

4- الإيضاحات (بحساب ألف دينار)

4-1- الأصـــول

الإيضاح 1: الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية

يتضمن هذا البند تفصيل الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية إلى غاية 2023/12/31 وهي مفصلة كما يلي:

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
خزينة الفروع بالدينار	6 896	4 764
خزينة الفروع بالعملة	848	1 489
البنك المركزي التونسي بالدينار	4 271	105
البنك المركزي التونسي بالعملة	1 173	4 712
المجمـــوع	**13 188**	**11 070**

الإيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت جملة المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية في 2023/12/31 ما قيمته 216 800 ألف دينار مقابل 160 216 ألف دينار في 2022/12/31، وهي موزعة كالآتي:

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض لدى البنوك المحليين	160 221	116 742
قروض لمؤسسات مالية مختصة	56 579	43 474
المجمـــوع	**216 800**	**160 216**

ويبيّن الجدول التالي توزيع مكونات هذا البند:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض بالعملة في السوق النقدية	0	29 994
قروض بالدينار في السوق النقدية	64 117	23 810
قروض بالعملة (SWAP)	77 091	50 352
مستحقات لدى البنك المركزي	7 667	-
مستحقات لدى البنوك المحليين	2	2
البنوك والمراسلين الأجانب	11 344	12 520
مستحقات متعلقة	-	64
قروض لمؤسسات مالية مختصة	56 579	43 474
المجمـــوع	**216 800**	**160 216**

الإيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

يحتوي هذا البند على المستحقات على الحرفاء وقد بلغت *قيمتها* 1 109 680 ألف دينارا في 31 ديسمبر2023 مقابل 1 061 744ألف دينارا في 2022/12/31مفصّلة كما يلي

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
حسابات جارية دائنة	75 612	82 050
قروض أخرى للحرفاء	1 032 832	978 188
قروض لمؤسسات مالية مختصة	1 236	1 506
المجمـــوع	**1 109 680**	**1 061 744**

ويبيّن الجدول التالي مكونات المجموع الصافي للمستحقات على الحرفاء بعد احتساب الفوائد المخصّصة والمدّخرات:

(بحساب الألف دينار)

لمسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض قصيرة الاجل وحسابات مرتبطة (1)	290 200	250 368
قروض طويلة ومتوسطة الاجل وحسابات مرتبطة (2)	689 025	662 707
حسابات جارية دائنة	75 612	82 050
إيجار مالي (3)	54 843	66 619
قيم في الاستخلاص	-	-
المجمـــوع الاجمـــالي	**1 109 680**	**1 061 744**
فوائـــــد مخصّصة	(32 566)	(31 449)
مـــــدّخـــــرات فرديّة	(87 384)	(85 223)
مـــــدّخـــــرات إضافية	(51 853)	(46 726)
مـــــدّخـــــرات جماعيّة	(17 538)	(14 981)
المجمـوع الصـــافي	**920 339**	**883 365**

(1) تفصل القروض القصيرة المدى كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض القصيرة المدى	234 405	195 950
تسبقات على حساب لأجل	16 906	1 999
فوائد غير مسددة	428	389
أصل غير مسدد	40 243	53 172
فوائد مستخلصة مسبقا	416	380
فوائد للاستخلاص	(2 198)	(1 522)
المجمـــوع	**290 200**	**250 368**

(2) أما بالنسبة للقروض طويلة ومتوسطة المدى والحسابات المرتبطة فهي مفصلة كالاتي :

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض جارية	579 384	556 731
الأصل المستحق		3
الأصل غير المسدد	27 353	19 706
فوائد وعمولات غير مسددة	14 452	13 435
فوائد للاستخلاص	10 221	10 703
تسبقه على حسابات جارية	11	11
فوائد مستخلصة مسبقا	-	-
مستحقات في طور النّزاعات	57 604	62 118
المجمـــــوع	**689 025**	**662 707**

(3) في حين تفصل التعهّدات في شكل إيجار مالي كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض جارية	49 798	62 376
الأصل غير مسدد	2 100	1 189
الفوائد غير مسددة	438	622
فوائد جارية	2 272	2 414
فوائد مستخلصة مسبقا	(218)	(263)
مستحقات أخرى	453	281
المجمـــــوع	**54 843**	**66 619**

الإيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ إجمالي صافي محفظة السندات التجارية في موفي ديسمبر 2023ما قيمته 0 دينار مفصلة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
سندات ذات دخل ثـابت	-	**10 453**
رقاع الخزينة- BTA	-	11 000
الرقاع	-	-
منحة الإقتناء	-	(531)
ناقص القيمة- BTA	-	(16)
سندات ذات دخل متغير	-	-
صندوق رأس مال مخاطر	-	-
حسابات مرتبطة	-	**365**
المجموع الخام	-	**10 818**

المرصودات	-	-
المجموع الصافي	**-**	**10 818**

الإيضاح 5: محفظة الاستثمار

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الرقاعات	67 118	42500
سندات المساهمة للمجمع	13 553	8 107
سندات المساهمة الأخرى	15 117	17 439
صندوق رأس مال مخاطر	10 818	10 875
رقاعات الخزينة- BTA	95 500	67 100
المجموع الخام	**202 106**	**146 021**
فوائد مستحقة على السندات الرقاعيّة	3 233	1 894
فوائد مستحقة على المساهمات الأخرى	375	375
فوائد للتلقي على رقاع الخزينة	3 505	1 891
منحة الإقتناء- BTA	(4 568)	(2 739)
تمدّد القيمة- BTA	-	(181)
المجموع الخام	**204 651**	**147 261**
المدّخرات	(8 556)	(5 991)
المجموع الصافي	**196 095**	**141 270**

الإيضاح 6: أصول ثابتة

تحتوي الأصول الثابتة للبنك على العناصر المادية الملموسة المستعملة لغايات إدارية ولدعم النشاط. وبلغت القيمة الصافية المحاسبية للأصول المادية الثابتة 262 92ألف دينارافي31 ديسمبر *2023*مفصلة كالاتي:

(بحساب الألف دينار)

الأصول	الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2022	إعادة التقييم	اقتناءات 2023	تفويت/ تصحيح	إعادة التصنيف	القيمة الخام في 31 ديسمبر 2023	الاستهلاكات في 31ديسمبر 2023	القيمة الصافية في 31 ديسمبر2023
الأصولغيرالمادية	**2 995**		**1 775**			**4 770**	**1 572**	**3 197**
أصول تجارية	350					350	49	301
برمجيات	541		2			543	329	214
رخص	2 104		1773			3 877	1 194	2 683
الأصولالمادية	**115 549**				**6 614**	**122 163**	**33 099**	**89 064**
الأراضي	20 602					20 602		20 602
البنـــاءات	65 859				1 532	67 391	9 513	57 878
تجهيزات المكاتب	2 909				731	3 640	2 265	1 375
الإعلامية	12 548				1 327	13 875	9 486	4 389
وسائل نقل	464					464	422	42
تجهيزات عامة	13 167				3 024	16 191	11 413	4 778
المجـمـــوع	**118 544**		**1 775**		**6 614**	**126 933**	**34 671**	**92 262**

تمت المصادقة خلال سنة 2022 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

وعندما ترتفع القيمة المحاسبية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن يتم الإقرار بالزيادة مباشرة ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

وقام البنك بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022, وتم تسجيل إرتفاع للقيمة المحاسبية لهذه الوصول نتيجة لإعادة التقييم بمبلغ *31.829* مليون دينار تم تسجيلها محاسبين ضمن الأصول الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

(بحساب الألف دينار)

	تاريخ الاقتناء	كلفة الإقتناء	جملة الإستهلاكات	القيمةالمحاسبية الصافية	القيمة الصحيحة	فارق إعادة التقييم
أرض محمد بدرة	1982	120 000	-	120 000	2 407 000	2 287 000
بناية محمد بدرة	2007	1 372 379	1 258 185	114 194	3 438 000	3 323 806
فرع مونبليزير	2014	1 011 175	207 976	803 199	1 530 000	726 801
فرع المكنين	2016	478 303	68 756	409 547	1 072 000	662 453
فرع الكرم	2017	574 243	76 322	497 921	904 000	406 079
فرع جربة	2020	741 502	38 576	702 926	1 150 000	447 074
فرع سوسة 2	2010	424 800	132 750	292 050	1 074 000	781 950
فرع مساكن	2010	342 318	102 696	239 622	1 211 000	971 378
فرع بن عروس	2010	267 959	80 388	187 571	641 000	453 429
فرع منوبة	2019	665 197	42 871	622 326	896 000	273 674
فرع النصر	2006	291 704	115 226	176 478	1 112 000	935 522
فرع سوسة	2007	309 541	116 480	193 061	1 105 000	911 939
فرع صفاقس	2007	527 152	177 637	349 515	1 152 000	802 485
فرع بنزرت	2008	380 300	122 550	257 750	1 031 000	773 250
فرع المنزه 4	2012	653 136	183 019	470 117	1 327 000	856 883
فرع العوينة	2012	535 055	133 764	401 291	1 262 000	860 709
أرض مدينة العلوم	2003	1 795 747	-	1 795 747	7 108 000	5 312 253
المقرالإجتماعي بالمركز العمراني الشمالي	2022	41 788 590	710 023	41 078 567	43 120 000	2 041 433
أرض ديار النور بالمنار	1993	2 080 843	-	2 080 843	11 082 103	9 001 260
المجمـــوع		**54 359 944**	**3 567 220**	**50 792 724**	**82 622 103**	**31 829 379**

الإيضاح 7: أصول أخرى

بلغت قيمة الأصول الأخرى في 2022/12/31 ما قدره 125 23ألف دينارا مقابل 123 14ألف دينارا في 2023/12/31 مفصلة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
قروض وتسبيقات للموظفين	4 713	4 413
الدولة والجماعات المحلية	1 445	1 133
مدينون آخرون	5 483	16 405
اعباء مؤجلة		
عمليات نقدية	1 855	547
قروض على كاهل الدولة	627	627
المجموع	**14 123**	**23 125**

4-2- الخصـــــوم

الإيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت قيمة إجمالي الودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في موفي ديسمبر 2022، 119 202ألف دينارا مقابل 592 280ألف دينار في 2023/12/31مثلما هي مبينة بالجدول التالي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
اقتراضا وإعادة التمويل لدى البنك المركزي بالدينار	62 000	37 000
افتراضات لدى السوق النقدي بالعملة الصعبة	77 610	55 759
افتراضات لدى السوق النقدي بالدينار	71 224	57 366
اقتراضات بين البنوك في إعادة الشراء	60 434	47 584
البنوك والمراسلين الأجانب	2	3
مستحقات مرتبطة	193	173
أموال لدى المؤسسات المالية المختصة	9 129	4 234
المجموع	**280 592**	**202 119**

الإيضاح 9 : ودائع وأموال الحرفاء

يحتوي هذا البند على إيداعات الحرفاء تحت الطلب والإيداعات الأخرى، وقدرت قيمها الجمليّة في 2022/12/31ب 237 884ألف دينارا مقابل 734 973 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
ايداعات تحت الطلب	631 408	549 404
ايداعات أخرى	342 326	334 833
المجموع	**973 734**	**884 237**

ويبرز الجدول الموالي مختلف أرصدة مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
ايداعات لأجل بالدينار	275 442	273 356
ايداعات لأجل بالعملة الصعبة	66 885	61 477
حساب جاري لاشخاص طبيعيين	43 123	41 487
حساب جاري لاشخاص معنويين	89 842	61 176
حساب ادخار	174 142	160 096
حساب جاري لأشخاص مهنيين بالعملة	13 086	9 443
ايداع بالدينار قابل للتحويل	4 329	5 808
شهادة إيداع	128 000	117 500
حساب خاص بالعملة الأجنبية	-	-
حسابات تجارة عالمية	51	110
ايداعات للأشخاص غير مقيمين	63 501	54 418
ودائع أخـــرى	115 333	99 366
المجموع	**973 734**	**884 237**

الإيضاح 10 : اقتراضات وموارد خصوصية

بحساب الألف دينار

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الاقتراضات الخارجية	26 383	28 857
الاقتراضات أخرى	75 730	72 223
المجموع	**102 113**	**101 080**

وتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك على النحو التالي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الاقتراضات الخارجية	25 784	28 857
قرض رقاعي	70 893	66 792
قروض أخرى		-
قروض	**96 677**	**95 649**
اعباء مالية متعلقة بالقرض الرقاعي	599	-
اعباء مالية للدفع	4 837	5 431
التكاليف المالية مرتبطة	**5 436**	**5 431**
المجموع	**102 113**	**101 080**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

بلغت القيمة الجملية لهذا البند 43 397ألف دينارا في 2023/12/31مقابل 43 926 ألف دينارا في 2022/12/31، مفصلة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
مؤسسات اجتماعية	2 136	2 960
موظّفون	10 781	9 844
الدولة والجماعات المحلية	2 870	2 860
دائنون آخرون	24 165	26 840
قيم مستحقة بعد الاستخلاص	3 445	1 422
المجموع	**43 397**	**43 926**

4-3- الأمـــــوال الذاتيـــــة

الإيضاح 12: الأمـوال الذاتيـة

قدّرت الأموال الذاتية للبنك الموقوفة في 2023/12/31 بـ 52 971 ألف دينار مقابل89 914 ألف دينار في 2022/12/31، وهي مفصّلة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
رأس المال	90 000	90 000
الإحتياطات	78 704	79 320
أسهم ذاتية	(840)	(840)
نتائج مؤجلة	(78 566)	(48 560)
النتيجة الصافية	(36 327)	(30 006)
مجمـــوعالأمـوال الذاتيـة	**52 971**	**89 914**

4-4-التعهّدات خارج الموازنة

الإيضاح 13: ضمانات، كفالات مقدّمة

يشمل هذا البند الضمانات والكفالات المقدمة من طرف البنك وهي موزعة كالآتي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	52 815	54 074
ضمانات لفائدة مؤسسات بنكية	169	169
القيمة المتبقية الايجار المالي	30 543	18 499
المجمـــوع	**83 527**	**72 742**

الإيضاح 14: التعهّدات التمويل المقدمة

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
تعهدات التمويل الحرفاء	29 223	48 291
المجمـــوع	**29 223**	**48 291**

الإيضاح 15: الضمانات المقبولة

بلغت جملة الضمانات المقبولة في موفى ديسمبر2023 ما قيمته 535 684 ألف دينار مقابل 372 670 ألف دينار موفى ديسمبر 2022.

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الضمانات المقبولة	684 535	670 372
المجمـــوع	**684 535**	**670 372**

4-5- قائمـــــة النتائـــــج

الإيضاح 16: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

سجّلت مداخيل البنك المتأتية من الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة خلال السنة المحاسبية المقفولة في 12/31 /2023تطور بحوالي 15,49%مقارنة بالسنة الماضية، حيث مرّت من 658 89 ألف دينار إلى 544 103 ألف دينار وهي موزعة كالآتي

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
عمليات مع البنوك	3 867	1 593
عمليات مع الحرفاء	99 677	88 065
المجمـــوع	**103 544**	**89 658**

ويبرز الجدول التالي توزيع المداخيل حسب المكونات:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
مداخيل عمليات مالية بين البنوك	3 867	1 593
فوائد على القروض	93 170	82 155
مداخيل متعلّقة بالإيجار المالي	6 507	5 910
عمـــــولات على تعهدات		-
المجمـــوع	**103 544**	**89 658**

الإيضاح 17: أرباح عمليات الصرف

يتضمن هذا البند أرباح عمليات الصرف المحقّقة إلى غاية 2023/12/31:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
أرباح عمليات الصرف	4 417	3 883
المجمـــوع	**4 417**	**3 883**

الإيضاح 18: مداخيل محفظة السندات التجارية

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة السندات التجارية في موفي ديسمبر 2023.

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
مداخيل رقاع الخزينة	-	1 260
المجموع	**-**	**1 260**

الإيضاح 19: مداخيل محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار في موفى ديسمبر 2023، وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لسياسة البنك المعتمدة في هذا المجال تمت معالجة المعطيات المقفلة في 2023/12/31 بغاية المقارنة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
عائدات الشركات الفروع	2 696	1 302
مداخيل الرقاع	4 471	2 330
مداخيل صندوق ذات رأس مال مخاطر	284	305
مداخيل سندات الاستثمار - BTA	7 538	4 489
المجموع	**14 989**	**8 426**

الإيضاح 20: فوائد مدينة واعباء مماثلة

يتضمن هذا البند الفوائد المدينة الناجمة عن العمليات مع البنوك والحرفاء وأعباء القروض الخارجيّة.

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
عمليات مالية مع البنوك	17 908	14 473
اعباء أخرى على القروض	6 429	6 587
عمليات مع الحرفاء	58 223	48 477
عمليات على القروض والموارد الخاصة	43	67
المجمـــوع	**82 603**	**69 604**

ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الأعباء:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
عمليات مالية مع البنوك	17 908	14 473
اعباء على القروض الخارجية	43	67
عمولات على القروض الخارجية	-	-
اعباء على القروض الرقاعية	6 429	6 587
فوائد ممنوحة على الودائع	58 223	48 477
المجمـــوع	**82 603**	**69 604**

الإيضاح 21: مخّصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغت القيمة الجملية الصافية للمدخرات بعنوان سنة 2023ما قدره 309 29ألف دينار مقابل 267 31 ألف دينار في سنة 2022مفصلة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
استرجاع مرصودات على القروض	7 996	9 523
مخصّصات للمدخرات على القروض	(35 827)	(39 311)
مخصّصات خارج الموازنة	(119)	(254)
مخصّصات للمدخرات على الايجار المالي	(2 665)	(1 707)
استرجاع مرصودات على الايجار المالي	1 229	355
مخصّصات للمدخراتعلى دائنون آخرون	(165)	-
استردادات خارج الموازنة	240	127
استرجاع مدخرات ذات طابع عام	2	-
المجمـــوع	**(29 309)**	**(31 267)**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2023:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	(2 732)	(411)
استرجاع مرصودات على الأسهم	167	1 726
خسائرعلى الأسهم	(356)	-
اندثارات منحة الإقتناء – BTA	-	(7)
ناقص القيمة- BTA	16	53
المجمـــوع	**(2 905)**	**1 361**

الإيضاح 23: أعباء الأعوان

يشمل هذا البند جميع مستحقات الأعوان من أجور ومنح وامتيازات ومصاريف اجتماعية بالإضافة إلى مخصّصات العطل خالصة الأجر. وقدّرت قيمتها الجملية بـ38.556 ألف دينار إلى غاية 2022/12/31، مقابل 42 918ألف دينار في 2023/12/31:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الرواتب والمكملات	29 696	27 960
الإمتيازات التّكميليّة	1 395	1 414
مصاريف إجتماعيّة	7 653	7 037
مصاريف أعوان أخرى	3 179	1 101
مخصّصات العطل المدفوعة	(66)	1 044
مخصّصات أخرى	1 061	-
المجموع	**42 918**	**38 556**

الإيضاح 24: أعباء الاستغلال العامّة

بلغت أعباء الإستغلال العامّة المتعلقة بالفترة المحاسبية المختومة في31 ديسمبر2023 مبلغ 16 758ألف دينار مقابل 15 520ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مبيّنة كما يلي:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
مصاريف الاستغلال غير البنكية	7 994	7 383
أعباء الإستغلال العامّة الأخرى	8 764	8 137
المجمـــوع	**16 758**	**15 520**

ويلخص الجدول التالي أبرز مكونات هذا البند:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الاداءات	1 090	1 234
اجورالخدمات الخارجية	6 868	6 114
مصاريف التنقل	36	35
أعباء الاستغلال العامّةالأخرى	8 764	8 137
المجموع	**16 758**	**15 520**

الإيضاح 25: النتيجة لكل سهم

يتضمن الجدول التالي نتيجة السهم الواحد والعناصر التي أدت الى تحديدها:

(بحساب الدينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
النتيجة الصافية	(36 327 052)	(30 005 782)
حصة الاسهم ذات أولوية	-	-
النتيجة الصافية للأسهم العادية	(36 327 052)	(30 005 782)
عدد الأسهم	3500 000	3500 000
النتيجة لكل سهم	**(10,379)**	**(8,573)**

4-6- قائمة التدفقات النقديّة

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

يتضمن الجدول التالي مختلف مكونات السيولة وما يعادل السيولة في 31ديسمبر2023:

(بحساب الألف دينار)

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
الخزينة الفروع بالدينار	6 896	4 765
الخزينة الفروع بالعملة	848	1 489
البنك المركزي التونسي بالدينار	4 272	105
البنك المركزي التونسي بالعملة	1 173	4 712
قروض يوم ليوم ولأجل للبنوك		-
قروض بالعملة في السوق النقدية	148 758	104 146
البنوك والمراسلين المحليين	3	3
البنوك والمراسلين الأجانب	11 344	12 520
افتراضات بالدينار من البنك المركزي التونسي	(133 000)	(93 050)
اقتراضات بالعملة من السوق النقدية	(138 044)	(103 343)
المجموع	**(97 750)**	**(68 653)**

الإيضاح 27: مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية

تراجع مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية إلى حدود 0,82 % و 0,41% علما وأن الحدّ الأدنى القانوني لهاذين المؤشرين محدد بنسبة 10 % و 7% وهو ما أدّى إلى تواصل وضعية عدم احترام البنك لهذا الشرط القانوني والذي يمكن أن يأثر على مواصلة نشاط البنك.

في إطار حرص البنك على احترام المؤشرات القانونيّة والترتيبيّة المتعلّقة بقيمة أمواله الذاتيّة في موفى 31 ديسمبر 2023، قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد يوم 20 مارس 2024 الدعوة إلى جلسة عامة خارقة للعادة بتاريخ 30 أفريل 2024 للترفيع في رأس مال البنك.

7-4 : المعاملات مع الأطراف المرتبطة

المعاملات الرئيسية مع الأطراف المرتبطة مع البنك و التي لها تأثير على الحسابات للسنة المنتهية في 2023/12/31 تكون كما يلي :

1) تتمتع شركة تونس والامارات للتنمية BTE SICAR بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 1.6ألف دينار.

يبلغ مجموع الحساب الجاري BTE SICAR في 2023/12/31 ما قيمته 4 ألف دينار.

2) قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف لغاية 31 ديسمبر 2023 مبلغ قدره 819 10 ألف دينار. وفي مقابل هذه الاموال المودعة تحصل البنك في سنة 2023 على عائدات الوظيف بمبلغ 108 ألف دينار و25 ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الإحالة. كما دفع البنك لفائدة BTE SICAR عمولة تصرف تقدر بحوالي 163 ألف دينار.

3) كما قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31جانفي 2007 بمقتضاها يقوم البنك بعملية الإيداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وبالمقابل يتحصل البنك على عمولة تصرف صافية بمبلغ 11 ألاف دينار.

4) منذ سنة 2010 تم إمضاء اتفاقية توزيع بمقتضاها يتقاضى البنك عمولة توزيع تحتسب على أساس الأصول الصافية للشركة قدرها 0.4 % بما في ذلك الاداءات، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009. تدفع هذه العمولة كل ثلاثي في نهاية الفترة من قبل " سيكاف تونس والإمارات" وقد بلغت قيمة هذه العمولات المتعلقة بالسنة المختومة في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 477 ألف دينار.

5) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والامارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والامارات كراء مكتب تمّ وضعها على ذمّة شركة سيكاف تونس والامارات وقيمة الكراء 1500دينار سنويا و بمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحتها 30 متر مربع يقع بمقر البنك.

هذا العقد يدوم لمدة 3 سنوات ابتداء من 01 نوفمبر 2006 متجدد ضمنيا.

6) تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بإمتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 45 الف دينار.

يبلغ مجموع الحساب الجاري لل TES في 2023/12/31 ما قيمته 20 الف دينار.

7) تتمتع الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات TEP بإمتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 0,8 ألف دينار.

يبلغ مجموع الحساب الجاري للـ TEP في 2023/12/31 ما قيمته 10 ألف دينار.

8) أوكل بنك تونس والإمارات في سنة 2003إلى شركة "الاستخلاص السريع "التي يملك البنك 99,73 % من رأس مالها، تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات و بالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية .تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004. تقدر العمولة31 بألف دينار في 2023

10) تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بإمتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية.

- بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 1,2 ألاف دينار.
- يبلغ الحساب الجاري لشركة الاستخلاص السّريع في 2023/12/31 ما قيمته 161 ألف دينار.

11) بلغت جملة الأجور والامتيازات الخام التي تمتع بها المدير العام خلال السنة ما قدره 216 الف دينار.

12) تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وقع إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 28 أفريل 2023 وقد قدّر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 63 ألف دينار.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

9

أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات

أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات

يشمل مجمع بنك تونس والإمارات عدة شركات تنشط في ميادين مختلفة.

1- الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات

الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات هي شركة خفية الإسم , يقدر رأس مالها بـ 5 000 000 دينار، أسست بكتب بخط اليد بتاريخ 1 جويلية 2002.

يتمثل نشاط الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات في التصرف، عن طريق رأس مالها، في محفظة الأوراق المالية أو في المرابيح المتأتية من العمليات المالية وكل العمليات الأخرى ذات الصلة بالنشاط الأصلي للشركة.

تخضع الشركة للقوانين سارية المفعول في تونس، خاصة القانون عدد 92.88 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح بقانون عدد 92.113 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 95.87 المؤرخ في 30 أكتوبر1995 ومجلة الشركات التجارية.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,99% في رأس مال الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات.

2-شركة الاستخلاص السريع

تكونت شركة الاستخلاص السريع في شكل شركة خفية الاسم رأس مالها 300.000 دينارا وذلك بمقتضى كتب خطي مؤرخ في 13 ماي 2002 .

يتمثل نشاط شركة الاستخلاص السريع في اقتناء الديون لحسابها الخاص واستخلاص الديون لحساب الغير.وفي غرة أوت 2002، أودعت الشركة لدى مصالح الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية كراس الشروط المنصوص عليه بالبند الرابع (جديد) من القانون عدد 4 لسنة 1998 والمتعلق بشركات استخلاص الديون كما تم تنقيحه بالقانون عدد 91 لسنة 2001.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,73 % في رأس مال شركة الاستخلاص السريع.

3-شركة تونس و الإمارات للتنمية

شركة تونس و الإمارات للتنمية هي شركة خفيّة الإسم ذات رأس مال يبلغ 3.000.000 دينار, تكوّنت في سنة 2004 في شكل صندوق ذات رأس مال تنمية.
و يتمثّل غرض الشركة, اعتمادا على النصوص القانونيّة المنظّمة لهذا الصنف, في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير بهدف إحالتها و التفويت فيها, في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتيّة لشركات منتصبة بالبلاد التونسيّة, حسب ما تنصّ عليه مجلّة الاستثمارات. كما تهدف إلى تمويل شركات منتصبة في مناطق مصنّفة كمناطق تنمية حديثة أو شركات انخرطت في منظومة التأهيل أو شركات تعرف صعوبات اقتصادية و كذلك شركات مستثمرة في قطاع التكنولوجيات المتجدّدة.
يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 75%, و شركة الاستخلاص السّريع بنسبة 25% وهما المساهمان الوحيدان في رأس المال و الممولان لصناديق التنمية المحدثة من قبل الشركة.

4- سيكاف تونس والإمارات

شركة سيكاف تونس والإمارات هي شركة السندات ذات رأس المال المتغير مختصة في التصرف في محفظة القروض الرقاعية وذلك من خلال استعمال الأموال الذاتية. تكوّنت في 29 جانفي2007 بعد تحصلها على موافقة هيئة السوق المالية في 8 نوفمبر 2006. يحكمها قانون عدد 83 لسنة 2001 مؤرخ في 24 جويلية 2001 يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.
يقوم بنك التونسي والإمارات بمهام الموزع والحافظ على الأموال والأوراق المالية. حصلت سيكاف تونس والإمارات على موافقة هيئة السوق المالية رقم 03-2015 بتاريخ 30 يناير 2015 لضمان توزيع أسهمها.

جدول أهم مؤشرات الشركات التابعة لمجمع بنك تونس والإمارات

(الوحدة: 1000 دينار)	مجموع الأصول			الأموال الذاتية		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
بنك تونس والإمارات	1 452 810	1 321 276	1 266 487	52 971	89 914	88 178
الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات	3 504	3 341	3 272	3 454	3 286	3 220
شركة الاستخلاص السريع	3 118	3 085	3 067	1 786	1 986	2 287
شركة تونس والإمارات للتنمية	16 184	16 241	16 193	3 417	3 342	3 304
سيكاف تونس والإمارات	121 607	167 388	174 035	113 300	156 561	163 371

(الوحدة: 1000 دينار)	رقم المعاملات			النتيجة المحاسبية		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
بنك تونس والإمارات	151 058	133 208	123 084	-36 327	-30 006	-31 671
الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات	1 535	1 435	1 260	167	67	-148
شركة الاستخلاص السريع	1 256	812	187	-200	-302	-750
شركة تونس والإمارات للتنمية	231	221	305	75	39	80
سيكاف تونس والإمارات	10 181	12 734	11 009	9 306	11 875	10 534

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

10

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

بنـــك تـــونس و الإمـــارات

Banque de Tunisie et des Emirats

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

أفريل 2024

I. تقرير مراقبي الحسابات

مكتب نور الهدى هنان
عمارة الصفصاف، نهج اليابان
مونبليزير 1073 تونس
هاتف :252 904 71 216 +
الفاكس:256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير
المركز العمراني الشمالي
عمارة قرطاج - 1082 تونس
هاتف : 145 947 71 216 +
الفاكس : 122 496 71 216 +

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I- تقرير حول التدقيق في القوائم المالية المجمعة

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 28أفريل2021، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمعة لمجمع بنك تونس والإمارات «المجمع» ، المتضمنة للموازنة المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2023، لجدول التعهدات خارج الموازنة المجمع، لقائمة النتائج المجمعة وجدول التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية المجمعة الخاضعة للتدقيق سنة 2023 رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية المجمعة قدره **145 945** ألف دينار باعتبار حصة المجمع في النتيجة السلبية المجمعة والبالغة قيمتها **33 673** ألف دينار.

واعتبارا لما أوليناه من عناية في القيام بمهامنا خلصت أشغال التدقيق التي أنجزناها إلى أن القوائم المالية المجمعة المرفقة بتقريرنا تعكس بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لمجمع بنك تونس والإمارات في 31 ديسمبر 2023، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

أساس تبرير الرأي

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية المجمعة".

نعتبر هيكلا مستقلا عن المؤسسة يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية المجمعة بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا دون تحفظ.

2-استمرارية نشاط البنك

دون التأثير على رأينا المذكور سلفا، نود لفت انتباهكم الى فقرة الايضاح عدد27 التي تبرز الوضعية المالية الحرجة للبنك. هذه الوضعية تستوجب إرساء نظام إنقاذ طبقا لمقتضيات الفصل 110 من القانون عدد*48-2016* المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية حيث أن مؤشر الملاءة تراجع الى أكثر من *50%* من مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية ما من شأنه أن يؤثر على ديمومة البنك و تهديد استمرارية نشاطه. كما بلغت الأموال الذاتية للبنك دون اعتبار فارق إعادة التقييم للأصول الثابتة *142 21*ألف دينار أي ما يعادل *23,49%* من رأس مال البنك.

ولتجاوز هذه الوضعية وإنقاذ البنك، قام مجلس الإدارة المنعقد في 20 مارس 2024 باستدعاء جلسة عامة خارقة للعادة بتاريخ 30 أفريل 2024 للنظر في امكانية الترفيع في رأس مال البنك.

3-مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاطا رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

3-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **552 103** ألف دينار و**558 28** ألف دينار أي بقيمة**110 132** ألف دينار تمثل **81%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2023.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة عدد 5-1 «احتساب القروض وعائداتها».

رغم أن جل هاته المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة ؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام من خلال تقنية أخذ العينات إبداء رأي حول قوائم احتساب مداخيل البنك ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية المجمعة.

3-2- تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2023 مبلغا صافيا قدره **1 015 128** ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة. هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة عدد 5-1 «احتساب القروض وعائداتها ».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات.

وتمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة. واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

4-ملاحظات ما بعد الرأي

دون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سابقا ، نلفت انتباهكم إلى النّقاط التالية:

- نودّ أن نلفت انتباهكم الى الايضاح عدد 5.2"المدخرات الجماعية" حيث قام بنك تونس والامارات برصد مدخرات جماعية طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 والذي تم تنقيحه بمنشور البنك المركزي عدد 20-2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012 وبمنشور البنك المركزي عدد 02-2023 بتاريخ 24 فيفري 2023 وأخيرا بمنشور البنك المركزي عدد01 -2024 بتاريخ 19 جانفي 2024 وعليه تم تكوين مدخرات إضافية بما قدره 557 2 ألف دينار باعتماد الطريقة الجديدة للاحتساب.

- نود أن نلفت انتباهكم إلى الايضاح عدد6 "الأصول الثابتة " حيث تولى البنك سنة 2023 إنجاز الجرد المادي لأصوله الثابتة طبقا للفصل عـ17ـدد من القانون 112-96 باستثناء العقارات وأشغال التهيئة غير أن عملية مقاربة نتائج الجرد مع المعطيات المحاسبية لم تستكمل.

5-<u>تقرير التصرف</u>

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات المجمع بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية المجمعة أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها. إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

ليست لنا ملاحظات بهذا الخصوص.

6-<u>مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة</u>

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مجمعة مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية مجمعة لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية المجمعة تقدير ما إذا كان المجمع قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسيبة في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للمجمع.

7-<u>مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية المجمعة</u>

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية المجمعة خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية المجمعة تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

  إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملاءمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة المجمع على مواصلة نشاطه.

  وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة المجمع على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المجمعة المتعلقة به. وفي

صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط المجمع.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية المجمعة لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالايضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية المجمعة تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.
- نوافي المسؤولين عن الحوكمة بروزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.
- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة و واقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.
- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية المجمعة للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II – التقرير حول الالتزامات و الأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1. نجاعة نظام الرقابة الداخلية للمجمع

عملا بمقتضيات الفصل 3 من القانون عدد 117-94 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام لمدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمجمع.

نشير في هذا السياق إلى أن استحداث وإرساء نظام رقابة داخلية وتأمين متابعة فعاليته ونجاعته بصفة دورية هي من مشمولات الإدارة العامة ومجلس الإدارة. وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض النقائص في نظام الرقابة الداخلية للبنك.

وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقرير حول نظام الرقابة الداخلية ويعد هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها ومنها فحص تقارير مراقبي حسابات المؤسسات التابعة للمجمع لم نلاحظ وجود نقائص هامة تتعلق بالرقابة الداخلية للشركات الفرعية التي من شأنها أن تمس من مصداقية القوائم المالية المجمعة لسنة 2023.

2. ***الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى***

- ينص الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018، على ضرورة احترام:

  - مؤشر الملاءة الذي لا يجب ان يقل عن 10 %، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.
  - مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية على ان لا يقل عن 7%، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الأساسية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.

غير أنه لاحظنا، أن البنك لم يتمكن من بلوغ هذه المؤشرات خلال سنة 2023، حيث لم يبلغ مؤشر الملاءة سوى 0,82% في 31 ديسمبر 2023 كما بلغ مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية في نفس الفترة 0,41%.

إن عدم احترام هذه المؤشرات يعرض البنك لخطايا مالية وفقا للتشاريع الجاري بها العمل

- لم يتمكن البنك "الشركة الام" من بلوغ المؤشرات المنصوص عليها بالفصول 50 و51 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 مما يمكن ان يعرضه لخطايا مالية وفقا للتشاريع الجاري بها العمل.

- كما تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ 24 أوت 2023، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم المصاعب المالية للبنك ، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل عـــ96ـــدد من القانون عـــ48-2016ـــدد المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية

لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.

- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 26 سبتمبر 2023، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل عـ03ـدد سادس من القانون عـــ94ـ112ـدد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في15 افريل 2024

مراقبي الحسابات

هشام شقير

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Inscrit au Tableau de l'Ordre
des Experts Comptables de Tunisie
Tél: 70 297 047

نور الهدى هنان

CNH
GSM : 99 636 032
39 Av. du Japon
2ème Etage - Appt 2
1073 Montplaisir
Fax: 71 904 256
Expert Comptable-Commissaire aux Comptes
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

II. القوائم المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2023

مجمّع بنك تونس والإمارات
الـمـوازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

الأصـول	الإيضاحات	31/12/2023	31/12/2022
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	13 188	11 073
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	216 517	160 149
مستحقات على الحرفاء	**3**	1 015 128	975 988
محفظة السندات التجارية	**4**	122 632	178 346
استثمارات في مؤسّسات شريكة	**5**	181 972	132 374
أصول ثابتة	**6**	92 684	80 835
أصول أخرى	**7**	15 867	17 869
مجموع الأصول		1 657 988	1 556 634
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8**	280 626	202 163
ودائع وأموال الحرفاء	**9**	973 871	884 182
افتراضات وموارد خصوصية	**10**	96 580	96 923
خصوم أخرى	**11**	41 950	45 723
مجموع الخصوم		1 393 027	1 228 991
الأموال الذاتية			
رأس المال	**12**	90 000	90 000
احتياطيات مجمّعة	**13**	169 024	153 348
أسهم ذاتيّة		(840)	(840)
نتائج مؤجّلة	**14**	(78 566)	(48 560)
النتيجة المحاسبية	**15**	(33 673)	(30 303)
حصّة المجمع		145 945	163 645
حصّة الأقلية	**16**	119 016	163 998
مجموع الأموال الذاتية		**264 961**	**327 643**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية وحقوق الأقليّة		**1 657 988**	**1 566 634**

مجمّع بنك تونس والإمارات
جدول التعهدات خارج الموازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

الخصوم المحتملة	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	83 527	72 742
اعتماد مستندي	29 866	18 270
تعهّدات السّندات		-
مجموع الخصوم المحتملة	**113 393**	**91 012**
التعهّدات المقدّمة		
تعهدات التمويل المقدّمة	29 223	48 291
مجموع التعهّدات المقدّمة	**29 223**	**48 291**
التعهّدات المقبولة		
تعهدات التمويل المقبولة		
ضمانات مقبولة	684 534	670 372
مجموع التعهّدات المقبولة	**684 534**	**670 372**

مجمع بنك تونس والإمارات
قـائمـة النتـائـج المجمّعة
السنة المحاسبـية المختومة فـي 31 ديسمبر2023

(الوحدة: 1000 دينار)

	إيضـاحات	سنة 2023	سنة 2022
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	17	103 552	89 799
عمولات دائنة	18	28 558	30 136
مرابيح على عمليات الصرف		4 280	3 613
مرابيح محفظة السندات التجاريّة والعمليّات الماليّة	19	10 768	12 370
مداخيل محفظة الاستثمار	20	15 445	9 539
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**162 603**	**145 457**
فوائد مدينة ومداخيل مماثلة	21	81 127	68 870
عمولات مدينة		2 771	2 922
خسائر على المحفظة التجارية وعمليات مالية		(8)	(667)
مجموع تكاليف الاستغلال البنكي		**83 890**	**71 125**
الناتج البنكي الخام		**78 713**	**74 332**
مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم		(28 150)	(31 227)
مخصصات احتياطي مخاطر محفظة الاستثمار	22	17 802	11 936
إيرادات استغلال أخرى		78	563
مصاريف الأعوان	23	(43 441)	(39 659)
أعباء الاستغلال العامّة	24	(19 124)	(17 947)
مخصصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	25	(10 521)	(5 982)
نتيجة الاستغلال		**(4 643)**	**(7 984)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى		(20 512)	(10 208)
الأداء على الأرباح		616	(457)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**(24 539)**	**(18 649)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر استثنائية		(1)	0
النتيجة الصافية		**(24 540)**	**(18 649)**
حصة الأقلية		9 132	11 654
النتيجة الصافية (حصة المجمع)		**(33 672)**	**(30 303)**

جدول التدفقات النقدية المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2023

(الوحدة : 1.000دينار)

التدفقات النقدية المتصلة بالإستغلال		سنة2023	سنة2022
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		140 860	143 756
تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة		(108 380)	(84 406)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(51 940)	(53 930)
ودائع / سحوبات الحرفاء		84 144	19 408
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(50 567)	(54 509)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال		14 467	(3 569)
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(450)	(311)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**28 134**	**(33 561)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		2 712	1 210
اقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(1 447)	(15 894)
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(8 459)	(211)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الإستثمار		**(7 194)**	**(14 895)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
إصدارأسهم في السوق المحليّة		(52 003)	(14 914)
إصدار افتراضات في السوق المحليّة		20 283	250
سداد افتراضات في السوق النقدية		(15 524)	(21 748)
توظيفات		(397)	(126)
إصدار افتراضات / سداد افتراضات خصوصيّة		(2 396)	887
حصص أرباح مدفوعة/ مقبوضة			(316)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(50 037)**	**(35 967)**
التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة المحاسبية		(29 097)	(84 423)
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(68 653)	15 770
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(97 750)**	**(68 653)**

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة
المختومة في 31 ديسمبر 2023

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة وتقديمها:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات طبقا للمبادئ المحاسبيّة المتعارف عليها في تونس وخاصّة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى عدد 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسّسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوصة في منشوره عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمناشير عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 وعدد 9 لسنة 2012

2. تاريخ الختم:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2023 بالشركات المنتميّة إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس :

يقع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة .

4. مجال وطرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم الماليّة المجمّعة من :

- الشركة الأمّ : بنك تونس والإمارات
- المؤسّسات الفرعيّة : وهي المؤسّسات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة
- المؤسّسات الشريكة: وهي المؤسّسات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا .

يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي :

- **التجميع التّام**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقليّة في الأموال الذاتيّة والنتيجة . وتطبّق هذه الطريقة على الشركات الفرعيّة لبنك تونس والإمارات المنتميّة إلى القطاع المالي .

- **التقييم بالمعادلة**

تتطلّب هذه الطريقة تقييد المساهمة مبدئيا بسعر التكلفة ثم الترفيع أو التخفيض في قيمة المساهمة للأخذ بعين الاعتبار حصّة المستثمر في نتائج المؤسّسة المملوكة بعد تاريخ الاقتناء. ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات الشريكة لبنك تونس والإمارات.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك تونس والإمارات:

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	المالي	100 %	الشركة الأمّ	تجميع تام	100 %
التونسية الإمراتية للمساهمات	المالي	100 %	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	100 %
شركة الإستخلاص السّريع	المالي	99,73 %	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	99,73 %
شركة ذات رأس مال تنمية	المالي	100 %	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	100 %
شركة سيكاف تونس والامارات	المالي	6.85%	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	6,85%

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

5.1 احتساب القروض وعائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها، ثم تحوّل إلى الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية

تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل تسريح للقروض. تحتسب عمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية.

تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية) صنف 0)أو بالأصول التي تتطلّب متابعة خاصة) صنف 1)وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميئوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

5.2 احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الأصول الممنوحة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون إعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم بأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

توزّع الأكريّة المفوترة بين جزئي الأصل والفوائد .

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند التعهدات المعطاة.

تمّ معالجة التمويل في شكل إيجار مالي لإلغاء القروض والاقتراضات و الأعباء والمداخيل البينية ونتيجة لذلك وقع تدوين الممتلكات المكتسبة في إطار الإيجار المالي على مستوى الأصول المجمعة ويقع احتساب المستهلكات على أساس نسب الاستهلاك المعتمدة على مستوى المجمع.

5.3 احتساب محفظة السندات و عائداتها

تحتوي محفظة السّندات الممسوكة من قبل مجمع بنك تونس والإمارات للإستثمار على :
- سندات تجاريّة
- سندات مساهمة
وقد وقع إدراج السندات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن الأصول على مستوى الموازنة المجمّعة في بند خاص .

- **محفظة السّندات التجاريّة** :

تحتوي هذه المحفظة على :
- سندات المتاجرة : والمتميّزة بسيولتها والتي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر .
- سندات التوظيف : وهي السندات التي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في آجل لا يتجاوز السّنة .

- **سندات المساهمة :**

- السّندات التي تعتبر إستراتجية للمجمع .
- السّندات المكتتبة في إطار التمويل والمدرجة ضمن اتفاقيّة تفويت والتي لم يتمّ بعد التفويت فيها كليّا.

وتسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة في تاريخ دفعها دون اعتبار مصاريف الاقتناء . كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيتها .
وقد وقع إدراج تقييم الأسهم التي تمّ التفويت فيها لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات على مستوى الموازنة المجمّعة باعتبار القيمة الدنيا بين التكلفة التاريخيّة والقيمة الحسابيّة .
وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما تقع الموافقة على توزيعها بصفة رسميّة . كما يدرج فائض القيمة للأسهم المفوت فيها في إطار اتفاقيّات الاكتتاب مع إعادة التفويت عند استخلاصها الفعلي اعتبارا لمخاطر الاستخلاص .

- **السّندات المقيمة بطريقة المعادلة :**

يتمّ إدراج التغيرات في حصّة المجمع في الأصول الصافيّة للشركات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن بند "استثمارات في مؤسّسات شريكة" بين أصول الموازنة المجمّعة وفي المقابل ضمن بند "النتيجة المجمّعة" بين الأموال الذاتيّة المجمّعة . وتعتبر هذه التغييرات عنصرا من نتيجة الاستغلال للمجمع حيث يتم إدراجها ضمن بند "الحصّة في أرباح الشركات المجمّعة حسب التقييم بالمعادلة" على مستوى قائمة النتائج المجمّعة.
إذا تجاوزت أو تساوت حصّة المجمع في خسائر المؤسّسة الشريكة مع القيمة المحاسبيّة للمساهمة المسجّلة حسب طريقة التقييم بالمعادلة ، فإنّ المجمع عادة ما يتوقف عن الأخذ بعين الاعتبار حصّته في الخسائر اللاحقة . وبالتالي تضبط المساهمة بقيمة تساوي الصفر.

5.4 احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثم تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات. تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها .

5.5 تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

5.5.1 مخصّصات للقروض

تمّ تقدير المخصصات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 حسب المخاطر التالية :
- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2)

- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها(صنف 4)

يقع تقييم المخصّصات اعتمادا على التصنيف وحسب نسب المرصودات المعتمدة وعلى أساس التعمّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.
تكون نسب المرصودات على النحو التالي :

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 4

5.5.2 المدخرات الجماعية

❖ **فحوى الإجراءات الإستثنائية المتخذة مؤخرا من قبل البنك المركزي التونسي بمقتضى منشوره عدد1 لسنة 2024 وتأثيرها في مستوى المدخرات الجماعية:**

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا جذريا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2021 والمنشور عدد 02 لسنة 2022 والمنشور عدد 02 لسنة 2023.

❖ تقديم لأهمّ التغييرات:

1. مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك عبر الزيادة أو التخفيض في الهامش القار Δ الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2023، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.
2. عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلا ص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومدى تأثيرها على التصنيف الفعلي للحريف.

هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبع (7) سنوات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار للسنة المرجعية بهدف تغطية التعهّدات الغير مصنّفة للقطاعات.

مراجعة النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:

- 30 % لشركات البعث العقاري
- 20 % للقروض السكنية

5.5.3مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة المتعارف عليها ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.
يتمّ تطبيق نفس هذه القواعد على السّندات التي تمّ التفويت فيها من بنك تونس والإمارات إلى التونسية الإمراتية للمساهمات.
بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محيّنة للشركة ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

هذا ويخص بالذكر ، انه وقع تطبيق نفس قواعد التقييم المذكورة اعلاه على السندات التي تم التفريط فيها من قبل البنك لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات.

5.6 عمليات بالعملة

إنّ المعاملات المنجزة بالعملة الأجنبيّة تخصّ أساسا الاقتراضات الخارجية التي يقع احتسابها ضمن البيانات المالية للبنك بالدينار التونسي بإعتماد القيمة التارخية للإستعمالات و يقع تحمّل المخاطر الناتجة عن تقلّب العملة من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين وذلك مقابل دفع عمولة يدفعها لها البنك.
بالنسبة للأصول والخصوم التي يتحمّل البنك من خلالها مخاطر تقلّب العملة يقع تقييمها عند إقفال الحسابات ويقع الاحتياط للنقص المحتمل الناتج عن تقلّب العملة.

5.7 الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جاريّة

تحتسب الأصول الثابتة بقيمة اقتنائها ويقع اطفاؤها حسب الطريقة الخطيّة . وتكون نسب الاستهلاك كالتالي :

- بناءات 2.5%
- أثاث المكاتب 20%
- معدّات المكاتب 10%
- معدّات النقل 20%
- التهيئة والمنشئات 10%
- معدات معلوماتيّة 15%
- برمجيات معلوماتيّة 33%

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى ذلك أنّ لها انعكاسا إيجابيا على السنوات المحاسبيّة السّابقة . ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات على أساس الدّراسة التي بررت إدراجها ضمن الأصول.

6. القواعد الخاصّة بالتجميع

6.1 معالجة فوارق التجميع

تمثّل فوارق التجميع الفوارق بين أسعار اقتناء السّندات والحصّة التي تمثلها في الأصول المحاسبيّة الصّافيّة للشركة المجمّعة. ويتمّ توزيع هذه الفوارق بين فوارق التقييم والقيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء كما يلي:

- فوارق التقييم:

وهي الفوارق بين القيمة الصحيحة للأصول والخصوم المحدّدة المقتناة وقيمتها المحاسبيّة في تاريخ الاقتناء .

- القيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء :

وهي الفرق بين فوارق التجميع وفوارق التقييم المحتسبة . ويتمّ إدراجها ببند "القيمة الإضافيّة" ويتمّ استهلاكها على مدّة استعمالها دون أن تتعدّى مدّة الاستهلاك عشرين سنة .

6.2 الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح الكاملة والناتجة عنها والتي تخصّ شركات فرعيّة.

6.3 معالجة الأداء

يتمّ إعداد القوائم الماليّة الموحدة باعتماد طريقة الأداء المؤجّل . ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار للإنعكاسات الجبائيّة المقبلة ، الأكيدة أو المحتملة ، الدائنة أو المدينة ، للأحداث والعمليّات الماضيّة أو الجاريّة. ويتمّ احتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنيّة التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنيّة . أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة المطروحة حاليا والخاضعة للأداء في المستقبل

7. أهم المعالجات التي تمّ إجرائها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة

7.1 مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمع قبل استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة ، وقد تمثلت هذه التعديلات في :

- طرق استهلاك الأصول الثابتة الماديّة
- احتساب الممتلكات المقبولة والمقدّمة بعنوان الإيجار المالي حسب التمشي الإقتصادي
- حذف احتياطيات إعادة التقييم.

7.2 حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع :

وقد وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، وقد شمل الحذف:

- الحسابات الجاريّة بين شركات التجمّع
- العمولات بين شركات التجمّع
- المدّخرات المكوّنة من طرف البنك بعنوان سندات الشركات المنتميّة إلى مجال التجميع
- أرباح الأسهم ومنح الحضور التي وزعتها الشركات المجمّعة لفائدة بنك تونس والإمارات
- التفويت في جزء من المستحقات على الحرفاء لفائدة شركة الإستخلاص السّريع
- التفويت في سندات مساهمة لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات .
- المخصصات المتعلقة بالتصرف في الصناديق من قبل البنك و شركة الاستخلاص السريع مع شركة تونس والامارات للتنمية.

8. إيضاحات (الأرقام بآلاف الدنانير)

8.1 الأصول

الإيضاح 1 : خزانة وأموال لدى البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند في31 ديسمبر2023 ما قيمته 188 13ألف دينار مقابل 073 11 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وتفصيله كالآتي :

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
خزانة وأموال لدى الفروع	7 744	6 256
خزانة وأموال لدى البنك المركزي	5 444	4 817
المجموع	**13 188**	**11 073**

الإيضاح 2 : مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلـغ رصـيد هـذا البنـد فـي 31ديسـمبر 2023مـا قيمتـه517 216 الـف دينـار مقابـل149 160ألـف ديـنار في31ديسمبر2022وتفصيله كالآتي:

المسمّى	2023/12/31	2022/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	18 733	12 519
مستحقات على المؤسسات المالية	197 784	147 630
المجموع	**216 517**	**160 149**

الإيضاح 3 : مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2023ما قيمته 1 015 128 ألـف دينـار مقابـل 975 988 ألـف دينـار فـي 31 ديسمبر2022 تفصيلها كالآتي

المسمّى	2023/12/31	31/12/2022
حسابات جارية دائنة	115 813	110 472
قروض أخرى للحرفاء	851 331	817 312
قروض على موارد خاصة	47 984	48 204
المجموع الصّافي	1 015 128	975 988

الإيضاح 4: محفظة السّندات التجاريّة

بلغ رصيد هذا البند 122 632ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2023وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
السّندات التجاريّة	122 632	178 346
المجموع	**122 632**	**178 346**

الإيضـاح5 : محفظة سّندات استثمارات

بلغ رصيد محفظة سّندات استثمارات في 31 ديسمبر 2023ما قيمته 181 972 ألف دينار تفصيلها كالآتي :

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
سّندات الاستثمار	181 972	132 374
المجموع	**181 972**	**132 374**

الإيضاح 6 : أصـول ثابتـة

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2023 ما قيمته 684 92الف دينارو تفصيله كالآتي :

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
اصول الغير الثابتة	5 095	1 217
اصول الثابتة	87 589	79 618
المجموع	**92 684**	**80 835**

الإيضاح 7: أصول أخرى

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
الحساب في طور التسوية	3 990	6 484
أصول أخرى	11 877	11 385
المجمـــــوع	**15 867**	**17 869**

الإيضاح 8: ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية

هذا تفصيل الودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2022 و2023:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية	280 626	202 163
المجموع	**280 626**	**202 163**

الإيضاح 9: ودائع وأموال الحرفاء

هذا تفصيل الودائع اموال الحرفاء لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2022 و2023:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
ودائع لأجل	565 975	440 526
ودائع وأموال أخرى	407 896	443 656
المجموع	**973 871**	**884 182**

الإيضاح 10: اقتراضات وموارد خصوصية

هذا تفصيل الاقتراضات والموارد الخصوصية لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2022 و2023:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
اقتراضات وموارد خصوصية	588	644
اقتراضات أخرى	95 992	96 279
المجموع	**96 580**	**96 923**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

الخصوم الاخرى لمجمع بنك تونس والامارات تتمحور فيما يلي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
مرصودات للخصوم والأعباء	4 834	2 427
الحساب في طور التسوية	21 802	19 196
خصوم أخرى	15 314	24 100
المجموع	**41 950**	**45 723**

الإيضاح 12 :رأس المـــال

بلغ راس المال المجمع لبنك تونس والامارات مبلغ 90 000 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2022:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
رأس المـــال	90 000	90 000
المجموع	**90 000**	**90 000**

الإيضاح 13 : احتياطات

احتياطات المجمع لبنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
احتياطات مجمعة	169 024	153 348
المجموع	**169 024**	**153 348**

الإيضاح 14: نتائـــج مؤجّلـــة

النتائج المؤجلة لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
بنك تونس والامارات	(78 566)	(48 560)
المجموع	**(78 566)**	**(48 560)**

الإيضاح 15: نتيجة السنة المحاسبية

نتيجة السنة المحاسبية لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
حقوق الأغلبية	(33 673)	(30 303)
المجموع	**(33 673)**	**(30 303)**

الإيضاح 16: الأموال الذاتيّة وحقوق الأقليّة

هذا تفصيل لحقوق الاقلية :

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
الاحتياط الخاص بالأقلية	109 884	152 344
نتيجة الأقلية	9 132	11 653
المجموع	**119 016**	**163 997**

الإيضاح 17: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

تتمثل الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المبلغ	31/12/2023	31/12/2022
عمليات مع المؤسسات البنكية	3 921	1 716
عمليات مع الحرفاء	99 445	87 936
مداخيل أخرى	185	147
المجموع	**103 552**	**89 799**

الإيضاح 18: عمـــولات

هذا تفصيل للعمولات الخاصة بالمجمع بنك تونس والامارات:

المبلغ	31/12/2023	31/12/2022
على العمليات البنكية	28 558	30 136
المجموع	**28 558**	**30 136**

الإيضاح 19: أرباح على محفظة السندات والعمليّات الماليّة

يتمثل تطوّر هذا البند كما يلي:

المبلغ	31/12/2023	31/12/2022
الربح الصافي على البنود قصيرة المدى	10 768	12 370
المجموع	**10 768**	**12 370**

الإيضاح 20: مداخيل محفظة الاستثمار

تتمحور مداخيل محفظة الاستثمار لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2022 و 2023فيما يلي:

المبلغ	31/12/2023	31/12/2022
الأرباح والمداخيل المماثلة على المساهمات	13 828	7 844
الأرباح والمداخيل المماثلة على محفظة الاستثمار	1 152	1 345
الأرباح والمداخيل المماثلة على الشركات ذات الصلة	465	350
المجموع	**15 445**	**9 539**

الإيضاح 21: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

تتمثل الفوائد المدينة والاعباء المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المبلغ	31/12/2023	31/12/2022
عمليات مع المؤسسات البنكية	9 391	8 560
عمليات مع الحرفاء	55 305	45 299
افتراضات وموارد خصوصية	11 406	9 328
فوائد واعباء أخرى	5 025	5 683
المجموع	**81 127**	**68 870**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2023:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	17 802	11 936
زائد قيمة على الأسهم		
المجمـــوع	**17 802**	**11 936**

الإيضاح 23: تكاليـف العمـّال

تتمثل تكاليـف العمـّال للمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
الرواتب والمكملات	38 870	33 040
تكاليـف العمـّال أخرى	4 571	6 619
المجموع	**43 441**	**39 659**

الإيضاح 24: تكاليف عامة للاستغلال

تتمحور التكاليف العامة للاستغلال للمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2022 و2023 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
تكاليف عامة للاستغلال	4 374	3 561
تكاليف عامة اخرى	14 750	14 386
المجموع	**19 124**	**17 947**

الإيضاح 25: مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات

تتمثل مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2022 و2023 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
مخصّصات الاستهلاكات	10 521	5 982
المجموع	**10 521**	**5 982**

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
خزينة الفروع بالدينار	6 896	4 765
خزينة الفروع بالعملة	848	1 489
البنك المركزي التونسي بالدينار	4 272	105
البنك المركزي التونسي بالعملة	1 173	4 712
البنوك والمراسلين الأجانب	11 347	12 520
قروض في السوق النقدية	148 758	104 146
افتراضات أخرى	(271 044)	(196 390)
المجموع	**(97 750)**	**(68 653)**

الإيضاح 27: مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية

تراجع مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية إلى حدود % 0,82و 0,41% علما وأن الحدّ الأدنى القانوني لهاذين المؤشرين ثبّت بنسبة 10 % و 7% وهو ما أدّى إلى تواصل وضعية عدم احترام البنك لهذا الشرط القانوني والذي يمكن أن يؤثر على مواصلة نشاط البنك.

في إطار حرص البنك على احترام المؤشرات القانونيّة والترتيبيّة المتعلّقة بقيمة أمواله الذاتيّة في موفى 31 ديسمبر 2023، قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد يوم 20 مارس 2024 الدعوة إلى جلسة عامة خارقة للعادة بتاريخ 30 أفريل 2024 للنظر في امكانية الترفيع في رأس مال البنك

إيضاح تكميلي

دول الإقامة لشركات المجمع

الشركة	القطاع	بلد التسجيل	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	المالي	الدولة التونسية	% 100	الشركة الأمّ	تجميع تام	% 100
التونسية الإمارتية للمساهمات	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة الاستخلاص السّريع	المالي	الدولة التونسية	% 99,73	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99,73
شركة ذات رأس مال تنمية	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة سيكاف تونس والامارات	المالي	الدولة التونسية	%6,85	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	%6,85

طبيعة العلاقة بين الشركة الام بنك تونس والإمارات وشركة تونس إمارات سيكاف:

شركة تونس إمارات سيكاف هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير يحكمها القانون رقم 2001-83 من 24جويلية 2001 الخاص بقانون صناديق الاستثمار المشترك. تم إنشاؤه في 29 جانفي 2007 بمبادرة من بنك تونس والإمارات.
مجلس إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تتكون أساسا من ممثلي مجموعة BTE، وبالتالي إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تحت السيطرة الحصرية للمجموعة.

الصبغة القانونية لشركات المجمع :

الشركة	الصبغة القانونية	الغرض الاجتماعي
بنك تونس والإمارات	شركة خفية الاسم	مؤسسة بنكية
شركة الاستخلاص السّريع	شركة خفية الاسم	إستخلاص الارادات الحرفاء
شركة تونس إمارات سيكاف	شركة خفية الاسم	المساهمة ولاستثمار في الشركات
شركة ذات رأس مال تنمية	شركة خفية الاسم	التصرف في محفظة السندات

النتيجة لكل سهم للمجمع:

المسمّى	31/12/2023	31/12/2022
النتيجة الصافية	-33 673	-30 303
الحصة الخاصة بالأسهم ذات أولوية للربح		
النتيجة الصافية للاسهم العادية	-33 673	-30 303
معدل الأسهم العادية	3500	3 500
النتيجة لكل سهم	**-9,620**	**- 8,658**

الأموال الذاتية:

المسمّى	رأس المال	الأسهم الذاتيّة	الاحتياطات المجمعة	نتائج مرحلة	النتيجة الصافيّة للسنة	المجموع
الرصيد في31/12/2021	**90 000**	**(840)**	**153 348**	**(48 560)**	**(30 303)**	**163 645**
تطور الاحتياطات المجمعة			15 676	(30 006)		(14 331)
أرباح الفترة السابقة					30 303	30 303
مناب المجمع في النتيجة					(33 673)	(33 673)
الرصيد في 31/12/2022	**90 000**	**(840)**	**169 024**	**(78 566)**	**(33 673)**	**145 945**

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

11

القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

القـــرار الأوّل

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة:
- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2023 (القوائم الماليّة الفردية والقوائم الماليّة المجمّعة).
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2023.

تصادق الجلسة العامة العادية بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023.

القـــرار الثـاني

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

القـــرار الثـــالث

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2023 تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المحاسبية 2023.

القـــرار الـــرابـــع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف النتيجة المالية كما يلي(بالدينارات) :

(+) ما تـــبقـــى من مـــرابيـــــــــــح 2022	-78 565 752,211
(+) النتيجة الصافية لسنة 2023	-36 327 052,041
(+) الاحطياط القانوني	--
(=) ما تبقى للترحيل	-114 892 804,252

القـــرارالخـــــامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.
كما أنها تصادق على اسناد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 2000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع للجان القارة المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق الداخلي واللجنة الاستراتيجية ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير، وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

القـــرار السّـــادس

إنّ الجلسة العامة العـادية تصادق على تسمية الأعضاء التالي ذكرهم بمجلس إدارة بنك تونس والإمارات:
1. السيدة أسماء مسعودي ممثلة للدولة التونسية من قبل وزارة المالية خلفا للسيدة سيدة المطيطي وذلك منذ تاريخ 18 ديسمبر 2023.
2. السيّد منصف العكرمي ممثلا للدولة التونسية من قبل وزارة المالية خلفا للسيدة فتيحة الغربي وذلك منذ تاريخ 18 ديسمبر 2023.
3. السيدة فاطمة بوكمشة ممثلة للدولة التونسية من قبل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة خلفا للسيدة فاطمة الثابت شيبوب وذلك منذ تاريخ 05 فيفري 2024.

وتكون هذه التسميات لباقي المدة النيابية وإلى حدّ انعقاد الجلسة العامة العادية التي تبتّ في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2024.

القـــرار السّـــابع

تصادق الجلسة العـــامة العـادية على تعييـن مراقبي الحسابات التالي ذكرهم للسنوات المحاسبية 2024 و2025 و2026:

- مكتب CNW AUDIT AND ADVISING مقابل أتعاب سنوية طبقا للجدول المرجعي لمراقبي الحسابات زيادة على مبلغ 17850 دينار وذلك لإنجاز مهمات خصوصية إضافية تدخل في إطار المهام الموكولة تشريعيا وترتيبيا لمراقبي الحسابات.

- مكتب SAMIR LAABIDI مقابل أتعاب سنوية طبقا للجدول المرجعي لمراقبي الحسابات زيادة على مبلغ 21420 دينار وذلك لإنجاز مهمات خصوصية إضافية تدخل في إطار المهام الموكولة تشريعيا وترتيبيا لمراقبي الحسابات.

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

" سنبقى ملتزمين ببناء
مستقبل مالي أكثر شمولية
وازدهارًا للجميع."

تميزت سنة 2023 بالابتكار والالتزام والنمو و إعادة هيكلة الأصول.
من خلال اعتمدنا على حوكمة المسؤولية المجتمعية للشركات والرقمنة والتمويل الأخضر,كما عززنا مكانتنا كشريك مالي موثوق به, وواصلنا خلق قيمة حرفائنا وموظفينا وأصحاب مشاريع.
وبينما نتطلع إلى المستقبل, سنظل ملتزمين بمهمتنا المتمثلة في قيادة التغيير الإيجابي والمستدام.
نخطط لتكثيف التزامنا بالاستدامة الاقتصادية من خلال مواصلة دعمنا للمشاريع الصديقة للبيئة وتوسيع نطاق منتجاتنا الاستثمارية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك, نخطط لاتخاذ خطوة مهمة أخرى إلى الأمام في عام 2024 من خلال إطلاق مجموعتنا الخاصة من منتجات التأمين كجزء من استراتيجيتنا للتأمين المصرفي. ستمكّننا هذه المبادرة الجديدة من تقديم خدمة أفضل لعملائنا من خلال تقديم مجموعة شاملة من المنتجات المالية والتأمينية لهم, مع تعزيز مكانتنا في السوق كلاعب رئيسي في مجال التمويل المسؤول والابتكار في القطاع المصرفي. نتطلع إلى مواصلة نمونا واستكشاف فرص جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لحرفائنا والمجتمع ككل.